الحدث

اجتياح رفح الاقتحام ينتظر الضوء الأخضر السياسي

بعد 201 يوم على بدء الحرب على قطاع غزة، يصر الاحتلال على مواصلة عدوانه بل توسيعه ليشمل مدينة رفح جنوبي القطاع، إذ كانت كل المؤشرات أمس الأربعاء توحي بأن الجيش الإسرائيلي بات جاهزاً للاجتياح وينتظر الضوء الأخضر من المستوى السياسي. ويأتي إصرار الاحتلال على العملية العسكرية في المدينة على الرغم من المخاوف الإقليمية والدولية من تداعياتها، وذلك فيما لا تتوفر أماكن آمنة يمكن لنحو مليون ونصف مليون مدني في رفح اللجوء إليها في حال إطلاق العملية العسكرية

قوات إسرائيلية على الحدود مع قطاع غزة (جاك غويز/فرانس برس)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

لم تعد عملية اجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة مجرد توقعات وتهديدات من قبل قادة الاحتلال، بل تشير كل المعطيات إلى أن خططه باتت جاهزة بانتظار الضوء الأخضر من المستوى السياسي الإسرائيلي، فيما لا يبدو الاحتلال عابئاً بكل التحذيرات الدولية من مغبة مهاجمة المنطقة التي تضم نحو مليون ونصف مليون مدني في ظل معلومات عن تحضير مخيم في خانيونس لإجلاء المدنيين إليه، يترافق ذلك مع مواصلة الاحتلال قصفه على مناطق مختلفة من القطاع، ولا سيما شماله حيث يركز هجماته منذ يومين.

وتصاعدت المؤشرات أمس على قرب إطلاق الاحتلال اجتياحه العسكري لمدينة رفح التي يعتبرها آخر معاقل حركة حماس في القطاع. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول في وزارة الأمن الإسرائيلية لم تسمه قوله أمس إن إسرائيل ماضية في شن هجوم في رفح. وأعلن أن الجيش الإسرائيلي أجرى كل الاستعدادات اللازمة للسيطرة على رفح ويمكنه شن عملية فور حصوله على موافقة الحكومة. وتابع أن الحكومة ستعمل على إبعاد المدنيين الموجودين هناك. كما ذكرت صحيفة يسرائيل هيوم أن عملية اجتياح رفح ستتم «قريباً جداً». وفي السياق نفسه، ذكر موقع والاه العبري أمس أن الوحدات العسكرية الإسرائيلية توجد في وضعية إجراءات قتالية، وتنتظر الموافقة على الخطط وعلى «الضوء الأخضر» من قبل قيادة المنطقة الجنوبية للعملية. ويقوم جزء من القوات بتبادل الأدوار في القطاع، بحيث تخرج بعضها لاستراحة وللتدريبات وزيادة تأهيل الجنود. ونقل الموقع عن مسؤول عسكري كبير لم يسمّه قوله «لا شك لدينا بأن الضغط العسكري الكبير على رفح سيقود إلى تغيير إيجابي في المفاوضات لتحرير المختطفين». وفي السياق، أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس، سحب اثنين من الوية من الحدود الشمالية استعداداً لتنفيذ «مهمات» في غزة. وقال إنه «حشد لواءين من قوات الاحتياط لمواصلة مهمة الدفاع والهجوم في قطاع غزة تحت قيادة الفرقة 99». وأضاف: «اللواءان اللذان عملا حتى الآن على الحدود الشمالية أجريا الاستعدادات على مدار الأسابيع الأخيرة لمهمتهما في قطاع غزة».

في غضون ذلك، أفاد «والاه» بأن أوساطاً في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تناشد بزيادة الضغط السياسي على مصر، لكي تغلق معبر رفح فوراً «بسبب حساسية العملية» المقبلة. وتزعم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بحسب الموقع، وجود انفاق وعمليات تهريب مختلفة من رفح الفلسطينية إلى الأراضي المصرية، بينها تهريب مواطنين من غزة إلى سيناء ومن هناك يخرجون إلى العالم. كما نقل الموقع عن مسؤولين أمنيين قولهم إن «مصر تعرف بوجود نشطاء كبار من حركة حماس في أراضيها ولا تفعل شيئاً من أجل طردهم، بادّعاء أن ذلك يخدم المفاوضات بين حماس وإسرائيل واليوم التالي للحرب». وقال هؤلاء إنه آن الأوان لممارسة ضغط أكبر على مصر التي «يمكنها القيام أكثر بكثير بكل ما يتعلق بالمفاوضات». وذكر الموقع أنه بالإضافة إلى رفح يستعد جيش الاحتلال لعمليات عسكرية في شمال القطاع، وعمليات تستهدف مخيمات النصيرات.

وبرز أيضاً ما كشفه موقع والاه من أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي ورئيس «الشاباك» رونين بار زارا مصر أمس لمناقشة العملية في رفح. وأفاد التقرير، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، بأن هليفي وبار اجتمعا مع مدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، ورئيس أركان الجيش المصري أسامة عسكر. وقال مسؤول إسرائيلي، وفق الموقع، إن هليفي وبار بحثا كذلك مع المسؤولين المصريين ملف الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة. وكانت نقلاً عن مصادر إسرائيلية بأن إسرائيل اشترت عشرات الآلاف من الخيام للمدنيين الفلسطينيين الذين تعتزم إخلاءهم من رفح. وقالت المصادر الحكومية الإسرائيلية إنه بعد أسابيع من المحادثات مع الولايات المتحدة بشأن الضمانات المدنية، اشترت وزارة الأمن الإسرائيلية 40 ألف خيمة، تتسع كل منها لما بين 10 أشخاص و12 شخصاً، للفلسطينيين الذين سيتم نقلهم من رفح. وأظهرت لقطات متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي بدأ أنها تظهر إقامة مدينة خيام في خانيونس. وأفادت «رويترز» بأنها حصلت على صور من شركة ماكسار للأقمار الصناعية تظهر عدة مخيمات على أرض خانيونس. وقالت المصادر الحكومية إن مجلس وزراء الحرب الذي يترأسه بنيامين نتنياهو يعتزم الاجتماع خلال الأسبوعين المقبلين للموافقة على إجلاء المدنيين، والذي من المتوقع أن يستغرق نحو شهر، كمرحلة أولى من عملية تمشيط رفح.

لكن مدير مكتب الإعلام الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة قال لوكالة فرانس برس إن «ما هو متداول حول إنشاء خيم جديدة غير صحيح»، مضيفاً أن «الاحتلال يروّج لهذه الأكاذيب حتى يقوم بارتكاب جريمة اقتحام محافظة رفح. ونحن نحذر من هذه الجريمة لأنه سيكون هناك عشرات الآلاف الضحايا والشهداء». وأشار إلى أن محافظتي الوسطى وخانيونس المجاورتين لرفح «لا يمكن أن تستوعبا قولهم إن إسرائيل تستعد لنقل المدنيين من رفح إلى خانيونس حيث تخطط لإقامة ملاجئ ومراكز لتوزيع المواد الغذائية، على أن تستمرّ عملية الإخلاء من أسبوعين إلى ثلاثة. وقالت الصحيفة إن إسرائيل سترسل بعد ذلك قوات إلى رفح، مشيرة إلى أن العملية قد تستغرق ستة أسابيع، لكن رئيس هيئة الاستعلامات المصرية ضياء رشوان، نفى في بيان، ليل الثلاثاء الأربعاء، «بشكل قاطع ما تم نشره بأحد الصحف الأميركية الكبرى (لم يذكرها) بادعاء أن مصر تداولت مع الجانب الإسرائيلي حول خططه لاجتياح رفح». كما أفادت «رويترز» نقلاً عن مصادر إسرائيلية بأن إسرائيل اشترت عشرات الآلاف من الخيام للمدنيين الفلسطينيين الذين تعتزم إخلاءهم من رفح. وقالت المصادر الحكومية الإسرائيلية إنه بعد أسابيع من المحادثات مع الولايات المتحدة بشأن الضمانات المدنية، اشترت وزارة الأمن الإسرائيلية 40 ألف خيمة، تتسع كل منها لما بين 10 أشخاص و12 شخصاً، للفلسطينيين الذين سيتم نقلهم من رفح. وأظهرت لقطات متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي بدا أنها تظهر إقامة مدينة خيام في خانيونس. وأفادت «رويترز» بأنها حصلت على صور من شركة ماكسار للأقمار الصناعية تظهر عدة مخيمات على أرض خانيونس. وقالت المصادر الحكومية إن مجلس وزراء الحرب الذي يترأسه بنيامين نتنياهو يعتزم الاجتماع خلال الأسبوعين المقبلين للموافقة على إجلاء المدنيين، والذي من المتوقع أن يستغرق نحو شهر، كمرحلة أولى من عملية تمشيط رفح.

لكن مدير مكتب الإعلام الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة قال لوكالة فرانس برس إن «ما هو متداول حول إنشاء خيم جديدة غير صحيح»، مضيفاً أن «الاحتلال يروّج لهذه الأكاذيب حتى يقوم بارتكاب جريمة اقتحام محافظة رفح. ونحن نحذر من هذه الجريمة لأنه سيكون هناك عشرات الآلاف الضحايا والشهداء». وأشار إلى أن محافظتي الوسطى وخانيونس المجاورتين لرفح «لا يمكن أن تستوعبا أعداد النازحين الموجودين في محافظة رفح مطلقاً». ويأتي ذلك فيما قالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الثلاثاء إن الولايات المتحدة ستبدأ ببناء رصيف بحري عائم في غزة «قريباً جداً» لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع. لكن صحيفة ذا غارديان البريطانية قالت إن هناك شكوكاً متزايدة بشأن مدى فائدة المشروع الأميركي في احتواء المجاعة في غزة. ولفتت إلى أن هناك مخاوف في المجتمع الإنساني من أن إسرائيل قد اختارت خطة الرصيف، ليصبح المشروع

> الجيش الإسرائيلي أجرى كل الاستعدادات لعملية رفح

> عدد الجثامين المتشلة من مقبرة مجمع ناصر يصل إلى 334

اعتراف بالفشل

أقر وزير الاستيعاب والهجرة الإسرائيلي أوفير سوفير بأن حكومة الاحتلال فشلت في إدارة الحرب على غزة، وكذلك في المفاوضات الرامية لإعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة. وقال لإذاعة 103 العبرية أمس: «في امتحان النتيجة، واضح أننا فشلنا بصفتنا دولة وحكومة. أنا أرى أنه يجب تسريع الخطوات». وأضاف الوزير حول الحرب: «يجب بذل مزيد من الجهود على المستوى البلدي والجماهيري، خصوصاً في البلدات التي أُخليت».

الجوع سلاحاً

قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، المعنية بالحق في الصحة، تلليانغ موفوكينج، إن ما يحدث في غزة هو «التأكيد إبادة جماعية». وأضافت في تصريح لـ«الأناضول»: «رأينا كيف جرى استخدام الجوع كسلاح حرب، ورأينا قتل العاملين في مجال الرعاية الصحية». وأكدت على أنه لا يوجد حالياً أي نظام صحي في غزة يمكن الحديث عنه، وأنه دُمّر بالكامل. وتابعت: «إن الأمم المتحدة «تكافح لسد أوجه القصور في جميع المجالات، بما في ذلك مجال الصحة».

«ستاراً من الدخان» لغزو رفح المخطط له. ووفقاً لما نقلت «ذا غارديان» عن مسؤولي إغاثة، فإن الخطة الحالية لا تهدف إلى تثبيت الرصيف قبالة شمال غزة، حيث خطر المجاعة أكبر، ولكن عند نقطة في منتصف الطريق إلى أعلى القطاع، حيث يوجد معقل للجيش الإسرائيلي.

مقابل ذلك، حذر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي من أن خطر توسع حرب غزة في المنطقة لا يزال قائماً. وأكد الصفدي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأيرلندي ميهال مارتن، وجوب وقف العدوان على غزة فوراً. وبحسب الصفدي، فإن الأردن وأيرلندا اتفقا على ضرورة عمل كل ما هو ممكن لمنع إسرائيل من شن هجوم بري على رفح، معتبراً أن اقتحام رفح سيكون مجزرة جديدة تضاف إلى المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة منذ بدء العدوان. بدوره قال مارتن إن المطلوب حالياً وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح كل الرهائن وزيادة الدعم الإنساني لغزة بدون أي عائق. وإزالة كل العوائق أمام المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم لتوزيع مثل هذه المساعدات. في غضون ذلك، نشرت «كتائب القسام» عبر «تليغرام» فيديو لأسير إسرائيلي يدعى هيرش غولدبيرغ بولين ندد بما وصفه إهمال حكومة بنيامين نتنياهو للأسرى، وطالب بالعمل على الإفراج عنه، قائلاً إن القصف قتل نحو 70 أسيراً إسرائيلياً في غزة.

ميدانياً، خاض فلسطينيون في شمال قطاع غزة مجدداً محنة التهجير من منازلهم في شمال قطاع غزة أمس الأربعاء بعد أسابيع قليلة من عودتهم لها، جراء قصف إسرائيلي قالوا إن حدته تماثل ما كان عليه الحال في بداية الحرب. وتركز معظم القصف لليوم الثاني أمس على بيت لاهيا شمالي غزة حيث أمر الجيش الإسرائيلي بإخلاء أربعة أحياء الثلاثاء. وأفاد سكان أيضا «رويترز» أمس بوقوع قصف في أنحاء مخيم النصيرات ومدينة خانيونس. وذكر سكان في النصيرات أن طائرة هليكوبتر تابعة للجيش الإسرائيلي هبطت بالقرب من المخيم واشتبكت بالأسلحة النارية مع مقاومين، ثم تعرضت المنطقة لقصف عنيف من الدبابات. وقال مسؤولو صحة فلسطينيون، وفق «رويترز»، إن شخصين استشهدا في ضربة جوية على منزل بمدينة رفح في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، فيما استشهد أربعة جراء هجوم صاروخي أصاب مجموعة كانت تقف خارج متجر في مخيم النصيرات للاجئين، كما استشهد شخص آخر في غارة جوية على منزل في دير البلح بوسط قطاع غزة. وأعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 6 مجازر في قطاع غزة خلال 24 ساعة وصل منها للمستشفيات 79 شهيدا و86 إصابة، ما رفع حصيلة ضحايا الحرب إلى 34262 شهيداً و77229 مصاباً.

في غضون ذلك، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أمس، انتشال 51 جثماناً إضافياً من المقبرة الجماعية المكتشفة في مستشفى ناصر بمدينة خانيونس، ما رفع عدد الجثامين في المقبرة إلى 334. وقال مدير المكتب الإعلامي في غزة إسماعيل الثوابتة لـ«رويترز» إن العديد من الجثث التي جرى التعرف عليها في مجمع ناصر هي لأشخاص كانوا على قيد الحياة عندما داهم الجيش الإسرائيلي المستشفى. من جهته، دعا الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مستقل بشأن التقارير عن اكتشاف مقابر جماعية في مستشفيي ناصر والشفاء في غزة. وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو «إنه أمر يجبرنا على الدعوة إلى تحقيق مستقل في جميع الشبهات والظروف نظراً إلى أنه يخلّف انطباعاً بالفعل بأن انتهاكات قد تكون ارتُكبت لحقوق الإنسان». وأضاف «لذلك من الضروري أن يتم فتح تحقيق مستقل وضمان المحاسبة». كما دعت جمهورية جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى إطلاق تحقيق عاجل وشامل في المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في قطاع غزة عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من بعض المناطق.

سياسياً، بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن ال ثاني، مع وزير الخارجية اليوناني جيورجوس جيرابيتريسيس، علاقات التعاون بين البلدين وتطورات الأوضاع في المنطقة، وسبل خفض التصعيد والتهدئة، لا سيما إنهاء الحرب في قطاع غزة. في موازاة ذلك، أفادت إذاعة «كان ريشت بيت» العبرية، التابعة لهيئة البث الإسرائيلي، أمس، أن دولاً عربية، لم تسمّها، أجبطت محاولة تركية خلال الفترة الماضية للتأثير على ما يحدث في غزة ووضع أنقرة نفسها كلاعب مركزي في الأزمة. وأوضحت الإذاعة أن تركيا عرضت على عدد من الدول العربية في أول شهرين من الحرب صياغة خطة لتسوية أمنية تشمل وضع قوات مشتركة في غزة فيما يُسمى «اليوم التالي» للحرب. ونقلت عن مصدر دبلوماسي عربي لم تسمه، أن تركيا عرضت خطتها على الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن هذه المبادرة لم تجد تجاوباً من قبل الدول العربية ومن بينها مصر.

شرق غرب

انقرة تهدد بحل وريث حزب الشعوب الديمقراطي

حذر وزير العدل التركي بلماظ تونج (الصورة)، أمس الأربعاء، حزب المساواة وديمقراطية الشعوب من مواجهة خطر اتخاذ إجراءات قانونية ضده واحتمال تعرضه لقضية حظر مثل سابقه (حزب الشعوب الديمقراطي)، إذا لم يبنا بنفسه عن المسلحين الأكراد. وأضاف في تصريحات صحافية في أنقرة «في الماضي، فُتحت قضايا حظر ضد أحزاب بتهمة دعم الإرهاب». وردّ تونجر باكيرهان الرئيس المشترك للحزب أن «سياسة الحظر والابتزاز والتهديدات انتهت».

(رويترز)

طهران تحكم بإعدام مغنٍ

نقلت صحيفة شَرق الإيرانية، أمس الأربعاء، عن محامي المغني الراب توماج صالحي، قوله إن محكمة قضت بإعدام موكله بعد إدانته باتهامات متعلقة بالاضطرابات التي شهدتها إيران في عامي 2022 و2023، على خلفية مقتل الشابة مهسا أميني في سبتمبر/أيلول 2022، بعد يوم من توقيفها على يد شرطة الآداب.

(رويترز)

فحوصات روتينية لملك السعودية

أدخل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز (الصورة)، أمس الأربعاء، إلى المستشفى في جدة لإجراء «فحوصات روتينية» طبية، على ما أعلن الديوان الملكي، في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية. وجاء في البيان أن الملك سلمان دخل «مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة لإجراء فحوصات روتينية لبضع ساعات».

(فرانس برس)

سيجورنيه في الشرف الأوسط

أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، أمس الأربعاء، أن الوزير ستيفان سيجورنيه، سيبدأ جولة شرق أوسطية في لبنان، السبت المقبل، على أن يزور السعودية وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. والزيارة هي الثانية لسيجورنيه للمنطقة بعد زيارة أولى أجراها في مطلع فبراير/شباط الماضي بعيد توليه منصبه، وذلك بهدف تهدئة المواجهات بين حزب الله وإسرائيل. ومن المقرر أن يتطرق سيجورنيه في بيروت، إلى مقترحات فرنسية كان قد قدّمها في زيارته الأولى من أجل نزع فتيل النزاع عند الحدود بين لبنان وإسرائيل. وتلقى لبنان المبادرة الفرنسية وسلّم فرنسا ردّه عليها، معتبراً أنها «خطوة مهمة للوصول إلى السلام والأمن في جنوب لبنان»، وفق ما أوردت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية في 15 مارس/آذار الماضي.

(فرانس برس)

انفجار قرب سفينة في مياه جيبوتي

أعلنت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس الأربعاء، أنها تلقت تقريراً بسلامة سفينة تجارية وطاقمها بعد واقعة على مسافة 72 ميلاً بحرياً (نحو 134 كيلومتراً) إلى الشرق والجنوب الشرقي من ميناء جيبوتي. وأوضحت الهيئة في مذكرة استشارية أن قائد السفينة أبلغ عن انفجار في الماء على مسافة منها. وجاء في المذكرة «ننصح السفن بالعبور بحذر والإبلاغ عن أي تحرك مريب».

(رويترز)

للحديث تتمة...

حراك في فراغ باتيلي

اسامة علي

أتاح الفراغ الأممي والدولي الذي تركه المبعوث الأممي عبد الله باتيلي باستقالته من منصبه، حراكاً إقليمياً في الملف الليبي وفرصة لنشاط قبل مل، الدبلوماسية الأميركية لهذا الفراغ، من خلال نائبة رئيس البعثة الأممية ستيفاني خوري، والتي يتوقع أن تتولى مهامه بهدف قيادة مرحلة جديدة من مراحل العملية السياسية المتعثرة. السبت الماضي التقى وزيرا الخارجية التركي هاكان فيدان والمصري سامح شكري، وناقشا عدة قضايا مشتركة كان الملف الليبي حاضراً فيها بقوة وقد أعلنا عن كيفية «العمل معاً» من أجل حل الأزمة الليبية وتطرقا إلى ماهية المقترحات التي يمكن تنفيذها بحسب مؤتمر صحافي مشترك بينهما، وبعدها بثلاثة أيام كان الملف الليبي حاضراً أيضاً بقوة في قمة جمعت الرئيسين التونسي قيس سعيد والجزائري عبد المجيد تبون. ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، وانتهت إلى الاتفاق على عدد من الملفات المشتركة فضلاً عن «الرفض التام للتدخلات الأجنبية في الشأن الليبي».

الحضور المصري التركي ليس جديداً، بل حتى قبل أن يتقاربا كان لهما رأيهما الوازن والمؤثر، بخلاف التنسيق الجزائري التونسي الحديث. كما أن القاهرة نشّطت دور الجامعة العربية مجدداً ومن المتوقع أن تستضيف لقاء ثانياً يجمع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ورئيس المجلس الرئاسي محمد تكالة، بالإضافة للمنفي، من أجل مواصلة التشاور حول مخرجات لقائهما الأول في العاشر من مارس/آذار الماضي.

وبغض النظر عن اختلاف الرؤى بين الحراكين أو اتفاقهما، إلا أن اللافت هو الحضور البارز للملف الليبي. فالتسريبات تتحدث عن دفع القاهرة باسم محدد لرئاسة حكومة جديدة في ليبيا يحظى برضا وقبول تركي، وكذلك القمة في تونس ناقشت في بعض هوامشها، بحسب مصادر ليبية، أفكاراً لدفع المنفي لتولي زمام مبادرة الإشراف على حوار سياسي بين مختلف الأطراف، في ما يشبه محاولة لانتزاع الدور الذي تسعى إليه جامعة الدول العربية وتقف وراءه القاهرة.

يشير الواقع إلى أن هذه المساعي العربية لن تتجاوز كونها تصورات وأفكاراً بعيدة عن الواقع. حجم الانقسام الليبي وعمقه يجعلان من الصعب على منظمات وتكتلات عربية، كجامعة الدول العربية أو التكتل المغاربي الجديد، التأثير فيه وتغييره في ظرف أيام معدودة.

رصد

الحرم الإبراهيمي مغلق في وجه الفلسطينيين

رام الله ـ **مالك نبيل**
القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس الأربعاء، المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، بوجه المصلين المسلمين، ليكون مستباحاً مدة يومين أمام اقتحامات المستوطنين، بذريعة الاحتفال بعيد الفصح اليهودي الذي بدأت أولى أيامه أول من أمس الثلاثاء، ويستمر أسبوعاً، فيما اقتحم مئات المستوطنين، المسجد الأقصى بالقدس المحتلة، في ثاني أيام هذا العيد. في موازاة ذلك استشهدت الشابة الفلسطينية ميمونة عبد الحميد حراحشة (20 عاماً)، أمس، برصاص جنود الاحتلال الذين أعدموها قرب دوار قرية بيت عينون، شمال الخليل، واحتجزوا جثمانها، فيما استمرت عمليات الاحتلال في محافظات الضفة الغربية المحتلة، إذ اعتقل 15 فلسطينياً على الأقل.

وأغلقت قوات الاحتلال، قد أبلغت مساء أول أمس، أهالي الأحياء المجاورة للبلدة القديمة من الخليل والمسجد الإبراهيمي، بمنعهم من مغادرة منازلهم أو التحرك في محيط المسجد، فيما أجبرت أمس أصحاب المحلات التجارية على إغلاقها، وذلك ضمن إجراءات التقييد التي يمارسها الاحتلال في فترة الأعياد اليهودية، ومنذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقال منسق أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان، عماد أبو شمسي، من سكان البلدة القديمة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن إغلاق المسجد أمام المصلين المسلمين تزامن مع «توافد حافلات المستوطنين من المستوطنات المحاذية للبلدة القديمة ومحافظة الخليل، تمهيداً للتعامل مع المنطقة باعتبارها عسكرية مغلقة» للوصول إلى منطقة شارع بئر السبع تحديداً. وعادة ما يستبيح المستوطنون في أعيادهم المسجد الإبراهيمي، ويقيمون فيه حفلات رقص، ويرفعون الأعلام الإسرائيلية، كما يقتحمون شارع بئر السبع قرب منطقة باب الزاوية، للوصول إلى قبر حبرون أو بن كناس الذي يزعمون أنه يعود ليهودي أسفل منزل فلسطيني. يُذكر أن الاحتلال يغلق الحرم 10 أيام سنوياً بشكل كامل، بحجة الأعياد اليهودية، فيما يمنع المسلمين من رفع الأذان أكثر من 630 مرة

> أغلق الاحتلال المحلات التجارية حول المسجد الإبراهيمي

كل عام، وسط انتشار 70 حاجزاً ونقطة عسكرية في الخليل، ثلاثة منها تؤدي مباشرة إلى المسجد، بينما أغلق الاحتلال اثنين منها، منذ السابع من أكتوبر الماضي. واعتبرت حركة حماس، في بيان أمس، أن إعلان سلطات الاحتلال إغلاق الحرم الإبراهيمي «انتهاك فاضح لحرمة المسجد ولحق العبادة فيه، وإمعان في تهويده»، بن كناس الذي يزعمون أنه يعود ليهودي أسفل منزل فلسطيني. يُذكر أن الاحتلال أغلق الحرم 10 أيام سنوياً بشكل كامل، بحجة الأعياد اليهودية، فيما يمنع المسلمين من رفع الأذان أكثر من 630 مرة في غضون ذلك اقتحم مئات المستوطنين المسجد الأقصى أمس، من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، في ظل إجراءات أمنية إسرائيلية مشددة في القدس المحتلة، حيث عوقت حركة المصلين، ودققت في بطاقاتهم الشخصية، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، وذلك وسط دعوات جماعات يمينية إسرائيلية لاقتحامات واسعة للمسجد بمناسبة عيد الفصح اليهودي. كذلك ذكر مصدر في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، لـ«العربي الجديد»، فضل عدم ذكر اسمه، أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اقتحمت منذ صباح أمس، في ساحة البراق للمشاركة في اقتحامات المسجد الأقصى، وسط قيود مشددة على دخول المصلين الفلسطينيين. وقالت دائرة الأوقاف في بيان عصر أمس إن «عدد المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى (أمس) الأربعاء بحماية من الشرطة الإسرائيلية ارتفع إلى 703 مستوطنين»، فيما ذكرت محافظة القدس أن العدد بلغ 900 مستوطن. وفي السياق اقتحم مستوطنون، صباح أمس، قصر هيرودس الأثري، في وادي القلط المحاذي لمخيم عقبة جبر، جنوب أريحا، بحماية من الجيش الإسرائيلي، وتجمع راس عين العوجا البدوي، شمال المدينة، في موازاة ذلك أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد ميمونة عبد الحميد حراحشة التي تعمّد الاحتلال تركها تنزف، من دون السماح لطواقم الإسعاف بالوصول إليها، قرب الخليل، على الطريق الالتفافي 60، ويسمى هعوكفيم، قرب مفترق 35. واحتجز جثمانها بعدما أعدمها الاحتلال بذريعة محاولتها طعن جنود من كتيبة شمشون، فيما أعلن جيش الاحتلال أنه لا إصابات في صفوفه، بعدما حملت حراحشة سكيناً «وهجمت على القوة».

وفي الأثناء طاولت اقتحامات الاحتلال في الضفة الغربية، ليل الثلاثاء الأربعاء، وأمس، قرى رمانة والطيبة وعانين وبعيد غرب جنين، وقريتي الفندقومية وسيلة الظهر جنوباً، بالتزامن مع اقتحامها قرية جلبون شمال شرقي المحافظة، حيث شنّت حملة مداهمات واسعة. وشملت الاقتحامات التي تخللتها اعتقالات، مخيم عسكر الجديد شرق نابلس، وبلدة حلحول شمال الخليل، والسموع والطيقة جنوبها، وعزون شرق قلقيلية، وعناتا شمال شرق القدس. من جهته ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير، أن عمليات الاعتقال تركزت في محافظات جنين ونابلس ورام الله والخليل والقدس، وطاولت 15 مواطناً على الأقل. وبذلك ارتفعت حصيلة الاعتقالات في الضفة، منذ السابع من أكتوبر الماضي، إلى نحو 8445، تشمل من بقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً.

تقرير

ألمانيا أحدث المتراجعين عن وقف تمويل «أونروا»

كولونا الثاء مؤتمرها الصحافي حول تقرير المراجعة. نيويورك. الأثنين الماضي (سارة ينسبيل/Epa)

أعلنت ألمانيا، أمس الأربعاء، عزمها استئناف التعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وذلك غداة تقرير مستقل خلُص إلى أن إسرائيل لم تقدم أدلة على مزاعمها التي أطلقتها في يناير/ كانون الثاني الماضي، بأن 12 موظفاً في الوكالة من 32 ألفا، بينهم نحو 13 ألفا في غزة، شاركوا في عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. في المقابل فإن كشف كذب إسرائيل، وإعادة التأكيد على حيادية الوكالة الأممية بحسب نتائج تقرير المراجعة بشأن تقييم عمل «أونروا» الذي قادته وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، يبقي بالنسبة لواشنطن دون التقدّم المطلوب لاستئناف تمويلها للوكالة، رغم تراجع غالبية الدول عن قرارها تعليق تمويل «أونروا» عقب حملة التحريض الإسرائيلية ضد الوكالة.

وقالت وزارتا الخارجية والتنمية الألمانيتان، في بيان مشترك أمس، إن الحكومة تعتزم استئناف التعاون مع وكالة أونروا. وحثت الوزارتان الأخيرة على تنفيذ سريع لتوصيات تقرير المراجعة على الفور. وأضاف البيان أنه «دعماً لتلك الإصلاحات، ستستأنف الحكومة الألمانية قريباً تعاونها مع أونروا في (قطاع) غزة كما فعلت أستراليا وكندا والسويد واليابان، على سبيل المثال». وشدّد على أن «أونروا» ووكالات الأمم المتحدة الأخرى يجب أن تكون قادرة على القيام بعملها في قطاع غزة. وأكد البيان أهمية «أن أي وقت مضى في ضوء الكارثة الإنسانية المستمرة». كما أشار إلى أن برلين تعتزم التشاور بشكل وثيق مع «أقرب شركائها الدوليين» بشأن توفير مزيد من التمويل لـ«أونروا».

ونشرت كولونا، أول من أمس الاثنين، نتائج المراجعة بشأن عمل «أونروا»، والتي خلُصت إلى التأكيد على حياد الوكالة، وأن إسرائيل لم تثبت أياً من ادعاءاتها حول تورط موظفي «أونروا» في نشاطات لحركتي حماس أو الجهاد الإسلامي. وأكدت في الوقت نفسه على أن «أونروا» تواجه تحديات كبيراً من الآليات والإجراءات «القوية»، والتي تضمن الامتثال للمبادئ الإنسانية وتضمن الحياد الذي أقرته الأمم المتحدة، وإن أشار التقرير إلى «ثغرات» تعاني منها الوكالة «تتصل بالحيادية»، خصوصاً على صعيد استخدام موظفيها لشبكات التواصل الاجتماعي.

في موازاة ذلك وجّه المفوض العام لوكالة أونروا، فيليب لازاريني، في مؤتمر صحافي بمقر الوكالة أول من أمس الثلاثاء، انتقادات لإسرائيل، داعياً مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، للتحقيق في «التجاهل الصارخ» لعمليات الأمم المتحدة في قطاع غزة، معتبراً أن «أونروا لم تتعرض لهجوم مماثل طوال تاريخها» مع تراجع عن 16 إلى 18 دولة قرارات بتجميد أو قطع تمويلها في الوقت نفسه (قبل أن يتراجع معظمها). وأضاف أن الاتهامات للوكالة «مدفوعة في المقام الأول بهدف تجريد الفلسطينيين من وضع اللاجئ، وهو السبب في وجود ضغوط اليوم من أجل عدم وجود أونروا» في غزة والقدس المحتلة والضفة الغربية. وأشار إلى أن مباني الوكالة التي تم إخلاؤها استخدمت لأغراض عسكرية من جانب الجيش الإسرائيلي أو «حماس» والفصائل المسلحة الأخرى، في حين تم اعتقال موظفين تابعين للوكالة وتعذيبهم، مضيفاً أن 160 من مقار الوكالة في القطاع «دمرت بشكل كامل»، وقتل 400 شخص على الأقل داخلها أثناء سعيهم لطلب الحماية تحت راية الأمم المتحدة. كما أسف لأن مجموع الأموال التي حُرمت منها «أونروا» بسبب قرارات تجميد التمويل بلغ 450 مليون دولار في وقت يعاني فيه سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة من كارثة إنسانية، وافقاً حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل.

وبينما حضّ مفوض الاتحاد الأوروبي المسؤول عن إدارة الأزمات بانيز لينارسيتش، على منصة إكس أول من أمس، جميع المانحين على استئناف تمويلهم للوكالة باعتبارها «شريان حياة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين»، شدّدت واشنطن، على وجوب إحراز «تقدّم حقيقي» قبل استئناف التمويل الأميركي المعلّق لغاية مارس 2025، بسبب قانون الميزانية الذي حظر في مارس الماضي، تمويل «أونروا» لمدة عام. وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، جون كيربي، أول من أمس، إنه «ينبغي أن نرى تقدماً فعلياً قبل أن يتغير موقفنا» من التمويل. علماً أنه رحّب بنتائج تقرير التقييم وتوصياته. في موازاة ذلك جدّدت الرئاسة الفلسطينية، في بيان أمس، ترحيبها بالتقرير، الذي اعتبرته «بمثابة دعوة لجميع الدول التي اتخذت قرارات مسيئة بوقف تمويل أونروا إلى مراجعة قراراتها». كما رحّب وزير الخارجية الأيرلندي، مايكل مارتن، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الأردني أيمن الصفدي في العاصمة الأردنية عمّ

الغلاف

تصدّرت الاحتجاجات في الجامعات الأميركية تنديداً بحرب غزة المشهد في الأيام الأخيرة، مع استنفار مسؤولين أميركيين بدعاً بالرئيس جو بايدن لتطويق هذا الحراك وضربه بحجة معاداة السامية

احتجاجات الجامعات الأميركية

استنفار سياسي لضربها بحجة معاداة السامية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تكاد مشهدية الاحتجاجات في الجامعات الأميركية تندرجاً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والموقف الرسمي الأميركي منها، تسيطر على واجهة الأحداث في الولايات المتحدة، لتتحوّل إلى قضية وطنية استدعت استنفاراً سياسياً وإعلامياً وأكاديمياً لتشوبه صورة الاحتجاجات وشيطنتها، سريعاً استُحضرت تهمة «معاداة السامية» لوصم الحراك الشعبي وسوق اتهامات كثيرة بأنّ الطلبة العرب والفلسطينيين بشكل خاص تعمّدوا مضايقة الطلاب اليهود، على الرغم من أن بين المحتجين مَن هم من حركات يهودية مناهضة للحرب. ولم يقتصر التحريض على ذلك، بل وصل إلى حد توجيه اتهامات بوجود تمويل خارجي لهذا الحراك، وتدخّل «محرضين من الخارج لإحداث اضطرابات» كما قال عمدة مدينة نيويورك إريك آدامز، في حين ذهب وزير الشتات ومكافحة معاداة السامية الإسرائيلي، عميحاي شيكلي، أمس الأربعاء، في حديث لإذاعة «كان ريشت بيت»، إلى حد اتهام قطر بتمويل احتجاجات الجامعات الأميركية.

وليس الدفاع عن إسرائيل والدعم الأميركي لها العاملين الوحيدين وراء الهجوم الشرس على حركة الاحتجاجات هذه، بل تبرز أيضاً أسباب سياسية خاصة بالرئيس جو بايدن، إذ أعادت التظاهرات طرح تساؤلات حول قلّة دعم بايدن بين الناخبين الشباب، وذلك قبيل أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بالإضافة إلى وضع تعاطيه مع هذا الحدث تحت مراقبة وثيقة من الناخبين اليهود والعرب الأميركيين في الولايات المتأرجحة الرئيسية. هذا الحراك يبني زخماً مع اقتراب انعقاد المؤتمر الوطني الديمقراطي في شيكاغو في أغسطس/ آب المقبل، ما يثير مخاوف من تكرار مشاهد الاضطرابات التي شهدتها الاحتجاجات على حرب فيتنام خلال مؤتمر الحزب هناك عام 1968. حينها سُفيت الأجواء التي كانت قائمة بثورة الطلاب والعمال على حرب فيتنام، والتي أدّت دوراً في امتناع الرئيس ليندون جونسون عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة لتلك السنة.

ومع تراجع شعبية بايدن والتقارب الكبير وفق استطلاعات الرأي بينه وبين الرئيس السابق الجمهوري دونالد ترامب، فإن هذه الأحداث تهدّد بمزيد من اهتزاز وضع الرئيس الديمقراطي داخل قاعدة حزبه لو بقيت على موقفها السلبي منه بسبب تعاطيه مع الحرب على غزة.

بالتوازي مع ذلك، برز استغلال منظمات يهودية أميركية الأجواء القائمة للتحريض ضد من يسمونهم باليسار الأكاديمي في هذه الجامعات، وبالتحديد أساتذة عرب أو من أصل عربي، جرى اتهامهم بأنهم «زرعوا بذور» هذه التوجهات والاحتجاجات، مطالبين بطردهم من السلك التعليمي، بزعم أنهم يعطون الأولوية «للاعتبارات السياسية على حساب المصلحة الأكاديمية». وهذه محاولات قديمة لتخليص الجسم الأكاديمي الأميركي ما أمكن من الأساتذة العرب المتضامنين مع القضية الفلسطينية أو الملتزمين بها. علماً أن عدداً كبيراً من الطلاب اليهود شاركوا في الحراك الجامعي ضد الحرب. كذلك ظهرت أشكال أخرى لهذا الخطاب، منها ما ظهر في صفحات الرأي أو في برامج مرئية، تضع علامات استفهام حول هذا الحراك الطلابي من خلال التساؤل «عمن يقف وراءه؟»، وذلك في محاولة لتشويه غاياته، ما يصبح معه من السهل عزله والنفور منه هو وقضيته. واللافت أن هذا التحرك المضاد انتقل إلى قطاعات أخرى غير أكاديمية، وخصوصاً في عالم الأعمال لإسكات الأصوات المعترضة على الحرب، مثلما جرى في شركة غوغل التي تخلّت عن عدد من موظفيها بزعم أنه «لا مكان للسياسة في مراكز العمل»، ولو أن حقّ التعبير يكفله الدستور الأميركي. وبذلك دخلت على الخط جهات متعددة للمشاركة في كبح التيار المعادي لحرب غزة.

وشهدت الأيام الأخيرة اشتداد الاحتجاجات في الجامعات الأميركية وأخذها المزيد من الزخم، ليظهر أن مرور الوقت لم يضعفها بل زاد من تمددها. واتسع نطاق التظاهرات خلال الأسبوع الماضي، مع إقامة عدد من المخيمات في جامعات كبيرة، منها كولومبيا وييل ونيويورك، فيما استدعت بعض الجامعات الشرطة لاعتقال متظاهرين. وأصدر الطلاب في الجامعات التي اندلعت فيها الاحتجاجات دعوات لوقف دائم لإطلاق النار في غزة، وإنهاء المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل، وسحب استثمارات الجامعات من شركات توريد الأسلحة وغيرها من الشركات المستفيدة من الحرب، والعفو عن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين تعرضوا لإجراءات تأديبية أو الطرد بسبب الاحتجاج. ومن بين المخيمات الجديدة، نصب طلاب جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وهي جامعة اشتهرت بنشاطها الطلابي خلال الستينيات، خياماً للتضامن مع المتظاهرين في الجامعات الأخرى. وفي حرم جامعة مينيسوتا في سانت بول، أزالت الشرطة أحد المخيمات بعد أن طلبت منها الجامعة التحرك، مشيرة إلى انتهاكات سياسة الجامعة وقانون التعدّي على ممتلكات الغير.

ويثير اتساع رقعة هذا الحراك مخاوف مسؤولين أميركيين من تداعياته.

مخيم الاحتجاج داخل حرم جامعة كولومبيا (مانجوف أكار/الأناضول)

يثير اتساع الحراك مخاوف مسؤولين أميركيين من تداعياته

دعا سيناتوران لاستخدام الحرس الوطني للتصدي للمحتجين

استنكر بايدن الاحتجاجات التي وصفها بأنها معادية للسامية

عندما نطق مايك جونسون

دخل رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون (الصورة) أمس الأول الثلاثاء على خط التحريض، وقال: «لا يشعر الطلاب اليهود في جامعة كولومبيا بالأمان. بات الوضع خطيراً الى حد ان الطلاب اجبروا على ترك الصفوف الدراسية». وأضاف: «هلكين واضحين: هذه ليست احتجاجات سلمية. إنها عصابات معادية للسامية». وفي السياق، نقلت شبكة «سي ان ان» عن طالب يهودي في جامعة كولومبيا يدعى نك باوم قوله إن معاداة السامية «لغت نقطة الغليان».

«متحدثون باسم اليهود»

يقول محتجون في جامعة كولومبيا إنهم يناون بنفسهم عن المواقف المعادية للسامية وهم موجودون لدعم الفلسطينيين. وقالت ساره بوروس، وهي طالبة يهودية من كلية برنارد التابعة لجامعة كولومبيا، في مؤتمر صحافي عقده طلاب يهود وفلسطينيون «تصرّفت إدارة كليتي وممثلي في الكونغرس ورئيسي بشكل متواصل كمتحدثين باسم الجالية اليهودية، إذ ساووا بين معاداة الصهيونية ومعاداة الساامية». وأضافت «أنهم يعملون على إسكاتنا ويطردوننا».

السابق دونالد ترامب الاحتجاج في الأحرام الجامعية بأنه «فوضوي». من جهته، قال وزير التعليم الأميركي ميغيل كاردونا، في تعليق على «إكس» الثلاثاء، إنه «يشعر بقلق عميق» بشأن حوادث معاداة السامية في كولومبيا. وأضاف: «الكراهية المعادية للسامية في الحرم الجامعي أمر غير مقبول... على الرغم من أننا لا نستطيع التعليق على التحقيقات المعلقة، إلا أن كل طالب يستحق أن يشعر بالإحساس بالأمان والانتماء في المدرسة. الكراهية ليس لها مكان في مدارسنا». وكانت مزاعم معاداة السامية في هذه الاحتجاجات أيضاً محور اتصال هاتفي بين نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الثلاثاء. وقال البيت الأبيض بعد المكالمة «استنكرت نائبة الرئيس معاداة السامية البغيضة، وكذلك تصاعدها في جميع أنحاء العالم، وشددت على التزامها والتزام الرئيس (جو) بايدن بالتنديد بها علناً».

وتصاعد التحريض ضد المحتجين من قبل مسؤولين ووسائل إعلام محلية. وزعم مسؤولو جامعة كولومبيا، إلى جانب مسؤولي ولاية نيويورك، وبعض أعضاء الكونغرس، والبيت الأبيض، أن طلاباً يهوداً تعرضوا لوقائع تنطوي على معاداة السامية ولمضايقات من قبل متظاهرين. عمدة مدينة نيويورك إريك آدامز قال يوم الثلاثاء إن السلطات حدّدت «محرضين خارجيين» تسببوا في مشكلات في الاحتجاجات الطلابية السلمية في الغالب في كولومبيا وجامعة نيويورك وجامعات أخرى في المدينة. وأضاف: «لا يمكن أن يأتي محرضون من الخارج ويحدثوا اضطرابات». مضيفاً أن المسؤولين «يعتقدون بشدة» أن ذلك كان يحدث. في المقابل، ردّ منظمو الطلاب في مخيم جامعة كولومبيا الاثنين على مثل هذه الانتقادات بالإشارة إلى وجود جماعات يهودية في الاحتجاجات، مثل «الصوت اليهودي من أجل السلام» و«إف نوت ناو»، قائلين إن وسائل الإعلام ركزت على «المحرضين الذين لا يمثلوننا». وقال المنظمون «نرفض بشدة أي شكل من أشكال الكراهية أو التعصب ونقف بقطبين ضد الأشخاص من غير الطلاب الذين يحاولون تعطيل التضامن الذي يتشكل بين الطلاب - زملاء الدراسة الفلسطينيين والمسلمين والعرب واليهود والسود والمؤيدين للفلسطينيين». وكانت قناة فوكس نيوز أبرز مثال على تحريض وسائل الإعلام الأميركية ضد التظاهرات، إذ خصصت نافذة على موقعها الإلكتروني بعنوان «معاداة السامية مكشوفة»، لتعرض فيها كل الأخبار المتعلقة بحراك الجامعات، بالتوازي مع استقدام ضيوف للتحريض على المتظاهرين، كما فعلت قناة فوكس 5 التي استضافت ضيفاً لم يتوان عن القول إن أحداً ما يموّل هذا الحراك، وإن هناك شخصاً وراء هذه الاحتجاجات.

حتى إن مسؤولين أميركيين طالبوا باستخدام القوة لقمع المحتجين وتفكيك خيم الاعتصامات. وبرزت دعوة سيناتورين في الكونغرس الأميركي لاستخدام وحدات الحرس الوطني للتصدي للمحتجين في جامعة كولومبيا. وادعى السيناتور الجمهوري جوش هولي، في رسالة إلى الرئيس الأميركي، أن طلاب جامعة كولومبيا يشكّلون «خطراً على الطلاب اليهود الأميركيين» بسبب التظاهرات المناهضة لإسرائيل. ووصف هولي التظاهرات في الجامعة بأنها «معادية للسامية». ودعا هولي بايدن إلى تحريك الحرس الوطني واستخدام الإجراءات الضرورية الأخرى لضمان سلامة يهود أميركا الطلاب منهم والمواطنين. من جهته، زعم السيناتور الجمهوري توم كوتن في منشور له على منصة إكس أنه يجب وقف «البوغروم» الجديد في جامعة كولومبيا. و«البوغروم»، تسمية روسية الأصل تدل على شكل من أشكال الشغب الموجه ضد جماعة معينة، سواء كانت عرقية أو دينية أو غيرها. وأكد كوتن أنه إذا لم يرسل عمدة نيويورك الشرطة، ولم يحرك حاكم ولاية نيويورك وحدات الحرس الوطني للتدخل في التظاهرات، فإنه يرى أن بايدن يتحمل مسؤولية تفريق المتظاهرين.

ودخل وزير الشتات ومكافحة معاداة السامية الإسرائيلي، عميحاي شيكلي، على خط التحريض أيضاً، لكنه وجّهه سهامه باتجاه دولة قطر. وقال شيكلي، في حديث للإذاعة التابعة لهيئة البثّ الإسرائيلية، إنّ الرئيس الأميركي جو بايدن «صديق لإسرائيل ولكنّه يتأثر جداً بالضغوط التي تمارس عليه من قبل الفريق، مثل رشيدة طليب». وهذه الضغوط «تؤثّر وتلحق ضرراً حقيقياً في العلاقات بين الدولتين». وأضاف أنه «سنسعى لفهم من أين تصل الأموال (في إشارة إلى أنّ الاحتجاجات ممولة) للتضييق على هذه الخطوات. عدا عن المنظمات فهناك أموال قطرية ضخمة وصلت في العقود الأخيرة إلى مقرات الجامعات، وبشكل خاص إلى كليات الإنسانيات». وتابع شيكلي: «لا أعلم إن كنّا في وزارة الشتات قادرين على إخفاء هذه الظاهرة كلياً، ولكن علينا أن نوفّر حلولاً لطلابنا أيضاً بشأن الحصانة النفسية، ومن خلال كل نشاط يمكنه مساعدتهم، وكذلك يتيح لهم الوصول إلى الدراسة في البلاد، وكذلك ملاحقة المنظمات التي ترتكب جرائم معاداة السامية ونزع الشرعية».

بالكشف عن جميع العلاقات مع إسرائيل وقطع العلاقات مع جامعاتها. وقالت جامعة ميشيغن إنها ستسمح بحرية التعبير والاحتجاج السلمي في احتفالات التخرج في أوائل مايو/ أيار، لكنها ستوقف «التعطيل الكبير» للدراسة.

وقامت جامعة كولومبيا في وقت مبكر من يوم أمس الأربعاء بتمديد الموعد النهائي للمحتجين لإخلاء المخيم في الحديقة الغربية لحرم الجامعة. وحذرت رئيس الجامعة نعمت مينوش شفيق، في بيان لها يوم الثلاثاء، من أنه إذا لم تنجح المناقشات، فسيتعين على كولومبيا «النظر في خيارات بديلة لإخلاء الحديقة الغربية واستعادة الهدوء في الحرم الجامعي».

وسريعاً، تحوّل النقاش في الداخل الأميركي إلى تحريض واسع على المحتجين. وقال الرئيس جو بايدن للصحافيين يوم الاثنين إنه يستنكر «الاحتجاجات المعادية للسامية» و«لذلك الذين لا يفهمون ما يحدث مع الفلسطينيين». كذلك وصف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاحتجاجات في الأحرام الجامعية بأنه «فوضوي». من جهته، قال وزير التعليم الأميركي ميغيل كاردونا، في تعليق على «إكس» الثلاثاء، إنه «يشعر بقلق عميق» بشأن حوادث معاداة السامية في كولومبيا. وأضاف: «الكراهية المعادية للسامية في الحرم الجامعي أمر غير مقبول... على الرغم من أننا لا نستطيع التعليق على التحقيقات المعلقة، إلا أن كل طالب يستحق أن يشعر بالإحساس بالأمان والانتماء في المدرسة. الكراهية ليس لها مكان في مدارسنا». وكانت مزاعم معاداة السامية في هذه الاحتجاجات أيضاً محور اتصال هاتفي بين نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الثلاثاء. وقال البيت الأبيض بعد المكالمة «استنكرت نائبة الرئيس معاداة السامية البغيضة، وكذلك تصاعدها في جميع أنحاء العالم، وشددت على التزامها والتزام الرئيس (جو) بايدن بالتنديد بها علناً».

وتصاعد التحريض ضد المحتجين من قبل مسؤولين ووسائل إعلام محلية. وزعم مسؤولو جامعة كولومبيا، إلى جانب مسؤولي ولاية نيويورك، وبعض أعضاء الكونغرس، والبيت الأبيض، أن طلاباً يهوداً تعرضوا لوقائع تنطوي على معاداة السامية ولمضايقات من قبل متظاهرين. عمدة مدينة نيويورك إريك آدامز قال يوم الثلاثاء إن السلطات حدّدت «محرضين خارجيين» تسببوا في مشكلات في الاحتجاجات الطلابية السلمية في الغالب في كولومبيا وجامعة نيويورك وجامعات أخرى في المدينة. وأضاف: «لا يمكن أن يأتي محرضون من الخارج ويحدثوا اضطرابات». مضيفاً أن المسؤولين «يعتقدون بشدة» أن ذلك كان يحدث. في المقابل، ردّ منظمو الطلاب في مخيم جامعة كولومبيا الاثنين على مثل هذه الانتقادات بالإشارة إلى وجود جماعات يهودية في الاحتجاجات، مثل «الصوت اليهودي من أجل السلام» و«إف نوت ناو»، قائلين إن

صارمة ضد الاحتجاجات. فاوقفت جامعة كولومبيا وكلية بارنارد التابعة لها عشرات الطلاب المشاركين في الاحتجاجات. وألقي القبض على أكثر من 100 متظاهر في كولومبيا، حيث استدعت رئيسة الجامعة نعمت مينوش شفيق شرطة نيويورك لإخلاء المخيم بعد يوم من إدلائها بشهادتها أمام لجنة بمجلس النواب. وقالت إن المخيم انتهك القواعد المناهضة للاحتجاجات غير المصرح بها. واعتقلت شرطة بيل أكثر من 60 متظاهراً يوم الاثنين، بعد أن منحتهم «عدة فرص للمغادرة وتجنب الاعتقال»، بحسب شرطة نيويورك في وقت متأخر من يوم الاثنين. وقال مسؤولو الجامعة إنهم طلبوا تدخّل الشرطة لأن المتظاهرين لم يتفرقوا وكانوا «يؤثرون على سلامة وأمن مجتمعنا».

وبعد عقد جميع الفصول الدراسية افتراضياً يوم الاثنين، أعلنت جامعة كولومبيا أنها ستعتمد نظام دراسة مختلطاً من الحضور الشخصي والافتراضي لبقية الفصل الدراسي. وألغت جامعة ولاية كاليفورنيا للفنون التطبيقية في هوموبولت الحضور الشخصي لبضعة أيام، بعد أن تحصن طلاب في مبنى إداري وطالبوا الجامعة بالكشف عن جميع العلاقات مع إسرائيل وقطع العلاقات مع جامعاتها. وقالت جامعة ميشيغن إنها ستسمح بحرية التعبير والاحتجاج السلمي في احتفالات التخرج في أوائل مايو/ أيار، لكنها ستوقف «التعطيل الكبير» للدراسة.

وقامت جامعة كولومبيا في وقت مبكر من يوم أمس الأربعاء بتمديد الموعد النهائي للمحتجين لإخلاء المخيم في الحديقة الغربية لحرم الجامعة. وحذرت رئيسة الجامعة نعمت مينوش شفيق، في بيان لها يوم الثلاثاء، من أنه إذا لم تنجح المناقشات، فسيتعين على كولومبيا «النظر في خيارات بديلة لإخلاء الحديقة الغربية واستعادة الهدوء في الحرم الجامعي».

وسريعاً، تحوّل النقاش في الداخل الأميركي إلى تحريض واسع على المحتجين. وقال الرئيس جو بايدن للصحافيين يوم الاثنين إنه يستنكر «الاحتجاجات المعادية للسامية» و«لذلك الذين لا يفهمون ما يحدث مع الفلسطينيين». كذلك وصف الرئيس

قضية

تضييق رسمي في ألمانيا

تضيّق السلطات الألمانية على كل حراك مؤيد لفلسطين ومنتقد لإسرائيل، بحجة كونه معادياً للسامية. وهو ما دفع مراقبين، ومنهم من اليهود، لانتقاد الحكومة الألمانية بسبب هذا التضييق، الذي اصبح يتخذ أشكالاً مختلفة، بعضها وصل إلى حد فض لقاءات بالقوة عبر تدخّل الشرطة الألمانية

حكومة شولتز تمنع أي انتقادات لإسرائيل ولو بالقوة

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يشعر المزيد من منتقدي دولة الاحتلال الإسرائيلي في ألمانيا بالتضييق الرسمي من قبل حكومة أولاف شولتز، وهو تضييق أصبح يتخذ أشكالاً من إلغاء وفضّ اجتماعات، بعضها فكرية وأكاديمية، بالقوة عبر تدخّل الشرطة الألمانية. هذا إلى جانب أن المستوى الأكاديمي في بعض الجامعات أصبح يسير في ركب ثقافة الإلغاء باسم مكافحة «معاداة السامية»، الذي يثير سخرية أكثر من السابق لدى أكاديميين من أصل يهودي. وباتت حكومة شولتز تتخذ أخيراً مواقف أكثر تشدداً تجاه الحركة المتضامنة مع فلسطين، رافضة توجيه انتقادات حتى من المستوى الأكاديمي لسياسات دولة الاحتلال. ولا يشمل التضييق الألماني الفلسطينيين فحسب، بل حتى الألمان وشخصيات يهودية من البلد ومن خارجه ممن يرفضون الحرب على الشعب الفلسطيني. التذرع الدائم بأن المسألة تتعلق بالخوف من أن تتحول الأنشطة المتعلقة بدعم فلسطين إلى شرعنة خطاب معاداة السامية لا يصمد حين يكون المستهدفون أيضاً من النشطاء اليهود الذين يرفضون الصهيونية. فعلى سبيل المثال، قام مصرف برلين الادخاري، في مطلع إبريل/ نيسان الحالي، من دون سابق إنذار، بتجميد الحساب التابع لمنظمة «الصوت اليهودي من أجل السلام العادل في الشرق الأوسط»، الذي استخدمته الجمعية في ما يتعلق بمؤتمر حول فلسطين. و«مؤتمر فلسطين» بحد ذاته جرى استهدافه بطريقة مثيرة. فقد اعتبر زعيم مجموعة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ في البرلمان المحلي في برلين ديرك ستيتنر أنه حظر لمكافحة «معاداة السامية المستوردة» بين المهاجرين من أصل عربي. كما ناشد علناً قبل المؤتمر منظمي الحدث في برلين عدم تأجير أماكن «لمعادي السامية المقنعين»، وهو شخصية ترفع دوما شعاراً ألمانياً مفاده: «لا مكان لمعاداة السامية»، لكنه الآن يصطدم بمعارضة أكاديمية واسعة ورفض تهم بأن كل انتقاد للاحتلال يصنف تحت «معاداة السامية».

ومنذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تمر السياسات الرسمية الألمانية في أزمة جدية في فهم التغيرات التي طرأت على مستوى الشارع والمستوى الأكاديمي، بالهروب نحو تهمة معاداة السامية لدائرة تتوسع.

كان من المفترض منتصف إبريل الحالي احتضان برلين «مؤتمر فلسطين» لمناقشة دور ألمانيا في الحرب على غزة. لكن وزارة الداخلية الألمانية اختارت حظر دخول ضيوف مدعوين إليه. من بين من مُنعوا من الدخول كان الطبيب الفلسطيني البريطاني غسان أبو ستة، إلى جانب وزير المالية اليوناني الأسبق المدافع عن الحقوق الفلسطينية يانيس فاروفاكيس. هذا إلى جانب منع الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة من التحدث عبر الفيديو كونفرنس، وكل ذلك بحجة أن المتحدثين الثلاثة «سينشرون أفكاراً معادية للسامية» في المؤتمر الفلسطيني الذي تعرّض لما يشبه هجمة سياسية وإعلامية. تدخّل الشرطة الألمانية جاء «بأوامر عليا»، كما صرح بعض ضباطها لصحافيين أجانب، أي أن المستوى السياسي أصدر أوامره البوليسية تحت مسمى «حظر الأنشطة السياسية» بحق سلمان أبو ستة وفاروفاكيس، بعد توقيف الأخير في مطار برلين ومنعه من دخول البلاد أو أداء خطابه في برلين عبر الفيديو. وقانون «حظر الأنشطة السياسية» جرى تطبيقه 13 مرة في ألمانيا منذ عام 1979، وهو ما سرى على تنظيم داعش في 2014 وحركة حماس في 2023. الحظر يحصل على أساس قانون الإقامة والهجرة واللجوء، وقانونياً لا يمكن فرضه على مواطني الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فقد جرى فرضه على فاروفاكيس، وغسان أبو ستة. بالطبع، تثير تصرفات السلطة التنفيذيين الألمان بزعامة شولتز انتقادات ألمانية داخلية. وفي السياق، كتب الصحافي في قناة «إن تي في» ماكسيميليان بيرسيكي أنه «من الواضح أن السلطات الألمانية قررت بعد الضجة العارمة أنها ادخلت نفسها في حفرة عميقة من الاستبداد السخيف. إنهم يحاولون الآن الخروج من هذا الأمر بالحديث». من الواضح أن الأنشطة التضامنية مع القضية الفلسطينية، حتى وإن كانت على شكل ندوة يشارك فيها كحد أقصى 200 ضيف، كما كان مقرراً مع «مؤتمر فلسطين»، باتت تصنف أنها «صادرة عن ناشطين مؤيدين لفلسطين بطريقة عدوانية، يمجدون العنف وخطابهم معاد للسامية»، كما ساقت بعض الصحف وشخصيات مؤيدة لتكميم الأفواه الأكاديمية. وخصوصاً بعد رسالة نحو 50 أكاديمياً في وقت سابق من الشهر الحالي اتهمت سياسات برلين بدعم سياسات إسرائيل. القاعة التي كانت ستحتضن «مؤتمر فلسطين» شهدت اقتحاماً أمنياً، ونزع ضباط الشرطة الميكروفونات ومكبرات الصوت، بل وقطعوا التيار الكهربائي عنها. منع حديث الضيوف في قاعة لا تتجاوز مساحتها 200 متر مربع يشير إلى أن برلين تعيش أزمة حقيقية في حرية التعبير، بل تفرق بين انتقاد دولة الاحتلال وشعار «منع معاداة السامية». وما أرعب ساسة برلين أن «مؤتمر فلسطين» رفع شعار «نحن ننهم»، وذلك لمناقشة دور السياسة الألمانية في مساندة حرب الإبادة في غزة. معرفة من يدعم «مؤتمر فلسطين» وانتقاد سياسات «الأصدقاء في إسرائيل»، كما يردد شولتز في مواقفه المثيرة اليوم للجدل عن حكومة بنيامين نتنياهو، ينهيان سريعاً كذبة معاداة السامية. ومن بين منظمي مؤتمر مناقشة سياسات برلين كانت جمعية «الصوت اليهودي من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط»، إلى جانب حزب يساري منشق عن «دي لينكه» يسمى «ريفولوشناري لينكه»، وحركة المقاطعة «بي دي غس» والحركة الديمقراطية الأوروبية. ربما ما أثار ذعر الراغبين بمحاصرة العمل التضامني مع فلسطين أن تلك المنظمات، المقبل حول نقد الرأسمالية، إلا أن موقفها من محاولات ألمانية «للحد من النقاش العام والأكاديمي حول إسرائيل وفلسطين، وبخطوط حمراء حددتها الحكومة»، جعل الجامعة تتراجع عن تكريمها. تذرعت الجامعة بتوقيع فريزر في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على بيان «الفلسفة من أجل فلسطين». وأيدت فريزر وجهة النظر القائلة إن إسرائيل هي «دولة فصل عنصري» وإن سكان غزة هم ضحايا «الإبادة الجماعية»، كما صرح للصحافيين في برلين رئيس تلك المنظمة فيلاند هوبان.

في وقت سابق، نشر بيان على موقع النظيرة النقدية في برلين وقعه نحو 50 مثقفاً، بينهم أسماء مثل الفيلسوفين أكسل هونيث وكريستوف مينكي وعالم الاجتماع هارتموت روزا، ينتقد قرار جامعة كولن إلغاء منح درجة الأستاذية المرموقة «البرتوس ماغنوس» (أحد أعظم العلماء الألمان في العصور الوسطى) لهذا العام للفيلسوفة الأميركية نانسي فريزر. ومع أن الأخيرة أكاديمية كبيرة في نيويورك، وكان يفترض أن تلقي محاضرتين في كولن في مايو/أيار المقبل حول نقد الرأسمالية، إلا أن موقفها من محاولات ألمانية «للحد من النقاش العام والأكاديمي حول إسرائيل وفلسطين، وبخطوط حمراء حددتها الحكومة»، جعل الجامعة تتراجع عن تكريمها. تذرعت الجامعة بتوقيع فريزر في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على بيان «الفلسفة من أجل فلسطين». وأيدت فريزر وجهة النظر القائلة إن إسرائيل هي «دولة فصل عنصري» وإن سكان غزة هم ضحايا «الإبادة الجماعية»،

تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في كولن، 14 إبريل الحالي (إينغ تانغ/Getty)

تحريض على بتلر

رفضت الفيلسوفة الأميركية، جوديث بتلر (الصورة)، أن تصف هجوم «حماس» في 7 أكتوبر/تشرين الأول بأنه «هجوم إرهابي»، بل اعتبرته بدلاً من ذلك «انتفاضة» و«عمل مقاومة مسلحة». جماعات الضغط الصهيوني في ألمانيا دعت حكومة مدينة فرانكفورت إلى تجريد بتلر من جائزة «تيودور ادورنو»، التي حصلت عليها عام 2013، إلى جانب رفض منح جائزة «هانا ارندت» للكاتبة الروسية الأميركية ماشا جيسن التي يعتبرونها معادية للسامية.

وعلى دعوة الأكاديميين في جميع أنحاء العالم إلى مقاطعة أكاديمية وثقافية للمؤسسات الإسرائيلية.

المقلق عند حكومة شولتز ليس فقط «مؤتمر فلسطين» الذي تعرض لإلغاء بوليسي خالص، بل اتساع نطاق معارضة ثقافة الإلغاء التي تُنتهج في برلين. فغيرزير وغيرها، ولرمزية الخلفية اليهودية، يرفضون محاولات إسكات الأصوات الناقدة للاحتلال الإسرائيلي والدعوة إلى مقاطعته، ما يثير مخاوف توسع المقاطعة الأكاديمية والثقافية. بل إن فريزر اعتبرت في مقابلة مع صحيفة «فرانكفورتر روندشاو» أن الدفاع عن إسرائيل باسم معاداة السامية «يبدو دفاعاً أجوفاً»، معتبرة طلب جامعة كولن توضيح موقفها «أمراً وقحاً. فلماذا عليّ أن أفعل ذلك؟ أنا شخص حر ويمكنني التوقيع على البيانات التي أريدها».

واتهمت فريزر السياسة الألمانية بأنها تقيّد الحرية الأكاديمية وحرية الرأي والتعبير والمناقشة المفتوحة. وذهبت إلى اعتبار أن ألمانيا «مصابة بحمى على حساب الأوساط الأكاديمية»، داعية الألمان إلى «أن يفهموا مدى تعقيد واتساع نطاق اليهودية وتاريخها ومنظورها، بدلاً من تقديم تعهد غير مشروط بالولاء لإسرائيل». وشددت على أنه «ليس من مسؤولية ألمانيا أن تتحمل وطأة حكومات إسرائيل في كل شيء». كما شددت فريزر على أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تكون وكيلاً لترات اليهود، بل على العكس من ذلك، فإنها من خلال تصرفاتها الحالية، ترتكب خيانة لما يمكن أن أسميه الجوانب الأكثر أهمية في اليهودية، اليهودية كتاريخ ومنظور وفكر». وأضافت: «أنا أتحدث عن يهودية موسى بن ميمون وسبينوزا، وعن سيغموند فرويد وهاينريش هاينه وإرنست بلوخ. التقليد اليهودي الذي لن يختزل اليهودية في القومية المتطرفة التي تدمر قطاع غزة».

تكشف مصادر «العربي الجديد» أن تركيا حصلت على تفويض عراقي بشنّ عملية عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني داخل العراق، مقابل حصول بغداد على أفضلية في ملف المياه. كل ذلك وفق تفاهمات جرت خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للعراق

تفويض بضرب معاقل «الكردستاني»

تفاهمات عراقية تركية: الأمن مقابل المياه

بغداد ـ **عادل النواب**
أربيل ـ **محمد علي**
إسطنبول ـ **جابر عمر**

تتطابق تصريحات مسؤولين عراقيين في بغداد وأربيل، بشأن حصول تركيا على تفويض لتنفيذ عملية عسكرية في إقليم كردستان شمالي العراق، وضمن عمق يزيد على 40 كيلومتراً، لضرب جيوب ومواقع مسلحي حزب العمال الكردستاني، ضمن المناطق الخالية من السكان، وذلك خلال تفاهمات مع المسؤولين في بغداد وأربيل، جرى التوصل إليها خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق، الاثنين الماضي، الأولى من نوعها منذ ما يزيد عن 12 عاماً، والتي جاءت عقب سلسلة لقاءات وزارية عراقية تركية في بغداد وأنقرة للتفاهم على جملة من الملفات المشتركة، تصدّرها ملفا «العمال الكردستاني» وأنشطته في العراق، ومياه نهري دجلة والفرات، إضافة إلى مشروع طريق التنمية الرابط بين مدينة البصرة على مياه الخليج، جنوبي العراق، مع الأراضي التركية، من جهته، لا يفضل مصدر تركي مطلع على فحوى المحادثات الحديث عن تفويض بل عن «توافق تركي عراقي على تنسيق العمليات العسكرية ضد العمال الكردستاني في شمال العراق، بعد لجان وغرف عمليات مشتركة، بين الجيش التركي وحكومة بغداد على المستويات كافة، وخصوصاً في الخطوات الممكن اتخاذها، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا مثل مكافحة الإرهاب والتجارة والنقل والطاقة وتأثيرات تغير المناخ. وأضاف أن «تجفيف مستنقع الإرهاب في سورية والعراق لن يكون بعملنا فقط بل أيضاً بالجهود المشتركة لإدارتي البلدين»، معتبراً أنه «من الضروري بالنسبة لرؤية العراق التنموية وأمن الاستثمارات الدولية أن تردم حفر الإرهاب».

من جهتها ذكرت ثلاثة مصادر عراقية في بغداد وأربيل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أردوغان عاد إلى أنقرة بتفويض عراقي لشنّ عملية عسكرية ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني داخل العراق ضمن مناطق وجوده في جبال كارا، وقنديل، وسيدكان، وسوران، وسيد صادق، وكاني ماسي، والزاب وزاخو، والعمادية. ويقضي التفويض العراقي بأن تكون العمليات ضمن مناطق خالية من السكان وبحتلها الحزب، أو مناطق يسيطر عليها الحزب ويمنع دخول البيشمركة الكردية (القوات العسكرية في كردستان) أو الجيش العراقي إليها. وسيحصل العراق بموجب هذا التفاهم الجديد على الأفضلية (على حساب سورية) في حصة المياه من نهري دجلة والفرات، ومساعدة من تركيا على إدخال تقنيات الري الحديثة، وترشيد استخدام الماء في الزراعة، إلى جانب المضي بتفاهمات تجارية واقتصادية وأمنية مختلفة منها تبادل المعلومات والمطلوبين. وحظيت التفاهمات العراقية التركية، وفقاً لأحد المصادر، على قبول قوى الإطار التنسيقي الحاكم في العراق، ضمن رؤية سياسية واقتصادية واستثمارية وأمنية، إضافة إلى ملف المياه، والذي سيتم حسم الخلاف بشأنه قريباً، تعتبر تاريخية، وتحدث لأول مرة منذ عقود طويلة». ولفت إلى أن «كل الاتفاقات التي تمت كانت وفق المصالح المشتركة للبلدين». وقال إنه «لم يتم فرض أي شيء على الحكومة العراقية، ولم يتم مساومة بغداد بشأن حزب العمال الكردستاني مقابل حسم ملفات أخرى مثل ملف المياه أو إعادة تصدير النفط أو مشروع (طريق) التنمية وغيره». وأشار إلى أن «كل ملف تم التفاوض عليه بشكل منفرد وتم

جندي تركي على الحدود مع العراق، 2017 (سادات سوتا/Epa)

> مصدر: التفاهمات حصلت على موافقة الإطار التنسيقي الحاكم
>
> سيحصل العراق على الأفضلية في حصة المياه من دجلة والفرات

اتفاق عليه لما فيه مصلحة عراقية بالدرجة الأساس، وكذلك مصلحة تركية».

بدوره وصف عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، علي البنداوي، في حديث مع «العربي الجديد»، الاتفاقات ما بين بغداد وأنقرة بأنها «جميعها قابلة للتنفيذ، خصوصاً تلك المتعلقة بالملف الأمني». وأوضح أن «العراق سيكون جزءاً رئيسياً من محاربة أي جماعات خارجة على القانون في شمال العراق، تعمل على تهديد الأمن القومي التركي». ولفت إلى أن «هناك الآن اتفاق لمحاصرة حزب العمال الكردستاني ومحاربته لضمان استقرار العراق، وكذلك منع استخدام الأراضي لأي عدوان على تركيا أو أي من دول الجوار»، معتبراً أن «الحزب يهدد استقرار البلدين».

وأضاف البنداوي وهو نائب في «الإطار التنسيقي»، أنه «تم تشكيل لجنة فنية أمنية عليا برئاسة مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، لتنفيذ الاتفاقات الأمنية الموقعة ما بين بغداد وأنقرة أخيراً، وترتيب العلاقة الأمنية، بهدف القضاء على جميع العصابات المتمردة في شمال العراق». وأشار إلى أن العراق «سيكون جزءاً من العمليات الأمنية والعسكرية المقبلة ضد حزب العمال الكردستاني، وسيكون هناك تنسيق في أي عمل عسكري وأمني تقدم عليه تركيا ضد الحزب داخل الأراضي العراقية». أما عن الاتفاق الأمني بين البلدين، فقد قال البنداوي إنه «أكد على نزع سلاح أي جماعة إرهابية ومتمردة في شمال العراق، من أجل استقرار الأوضاع الأمنية ما بين العراق وتركيا، وإيقاف أي توغل تركي جديد في الأراضي العراقية»، إلى جانب «إيقاف الضربات التركية على العراق، التي تنتهك سيادته وتهدد أمنه القومي».

في المقابل قال رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن قضية تنفيذ مذكرات التفاهم تبقى رهينة الاشتراطات. وفق الشمري، فإنه «في بعض فقرات تلك المذكرات وضعت اشتراطات، ومنها ما يخص المياه، والتي خضعت إلى رؤية تركية أكثر مما هي عراقية». وبيّن الشمري أن «هناك عوامل فنية قد تعيق تنفيذ الكثير من مذكرات التفاهم والاتفاقات، خصوصاً أن الرؤية التركية تختلف بشكل كبير جداً عن الرؤية العراقية بملف المياه والعمليات العسكرية». وأضاف أن «هناك أطرافاً سياسية عراقية لا تريد المضي بترجمة مذكرات التفاهم، بشكل يدفع لوجود اتفاق ملزم». ورأى أن زيارة أردوغان «لم تتحقق بهذا المستوى والثقل إلا بعد إبداء العراق تنازلات لتركيا، خصوصاً بما يتعلق بالملف الأمني».

ومن هذه التنازلات «أن حكومة السوداني أول حكومة عراقية تعلن حزب العمال الكردستاني منظمة محظورة، إذ يعد ذلك تحولاً في طبيعة التعاطي مع هذه المنظمة التي لها امتدادات» داخل العراق. وأضاف أن «ملف العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، هي حاجة تركية أكثر مما هي حاجة عراقية». ولفت إلى أن «العراق يحاول قدر المستطاع، من خلال تلك الحاجة التركية، أن يحصل على تنازلات من أنقرة بخصوص الملفات الأخرى، ولهذا فُتح مجال أكبر وأعطيت مساحة أوسع للتدخل العسكري التركي لحسم وإنهاء ملف الحزب».

وشدّد الشمري على أن «العراق ليست لديه إمكانات لتنفيذ أي عمل عسكري مشترك مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، فهذا الأمر فيه محاذير كثيرة، لكن العراق قد يعمل على التنسيق بما يتعلق بالمعلومة الاستخباراتية وهو أمر وارد جداً».

في غضون ذلك لم تُبدِ معظم الفصائل العراقية، وجهاتها السياسية، موقفاً واضحاً إزاء الاتفاق، إلا أن عضو تحالف الفتح، المندرج ضمن «الإطار التنسيقي»، علي الفتلاوي، أكد في تصريح صحافي، أول من أمس، أن «الحشد الشعبي» سيكون بعيداً عن أي معركة ضد «العمال الكردستاني».

رصد

إيران تقلّص وجودها في سورية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من استهداف إسرائيل القنصلية الإيرانية في العاصمة السورية دمشق في 1 إبريل/ نيسان الحالي، وما تلاه من رد إيراني في 13 - 14 إبريل استهدف الأراضي المحتلة، وهجوم إسرائيلي داخل إيران في 19 إبريل، باشرت إيران تقليص وجودها العسكري في سورية، حسبما أفاد مصدر مقرّب من حزب الله وكالة فرانس برس. وقال المصدر المقرّب من الحزب، من دون الكشف عن هويته، إن «القوات الإيرانية أخلت منطقة الجنوب السوري، وانسحبت من وجودها في ريف دمشق ودرعا والقنيطرة»، خلال الأسابيع الماضية. وأضاف أن لهذه القوات «مكتباً تمثيلياً فقط في دمشق يتمّ عبره التواصل بين الدولة السورية والحلفاء»، مشيراً إلى أن الاجتماعات «كانت تُعقد داخل القنصلية الإيرانية، فلذا (من ينظّمها) أنهم يمامن من الضربات الإسرائيلية». وأوضح المصدر أن الوجود الإيراني حالياً يقتصر على منطقة السيدة زينب ومحيطها، جنوبي دمشق. وقال زوّار للعاصمة السورية لفرانس برس إن الحضور الإيراني بات أقل وضوحاً في دمشق، مع إغلاق مكاتب وإزالة صور ولافتات واعلام كانت مرفوعة في العديد من الأحياء. من جهته، أكد المرشد الإيراني علي خامنئي، أمس الأربعاء، أنه من «المستحيل على إيران الخضوع للعقوبات» الأميركية، عازياً الهدف من هذه العقوبات إلى ممارسة الضغط على طهران «لاتباع برامجهم الاستعمارية والاستكبارية». وأضاف خامنئي، في لقاء عام مع عمال إيرانيين بمناسبة «أسبوع العمل والعمال»، أن إيران «لن تخضع لإجراءات الحظر»، مشدّداً على أنها في الوقت نفسه «لن تعقد أعمالها على الدعم من خارج الحدود» لحل مشكلاتها الاقتصادية. بدوره، ندد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، بما وصفه بـ«الاتهامات الأميركية التي لا أساس لها عن نشاط سيبراني خبيث» تقوم به شركات وأفراد لحساب الحرس الثوري الإيراني، ما حمل واشنطن على فرض حزمة جديدة من العقوبات على شركتين وأفراد إيرانيين. وأضاف كنعاني في بيان أن إيران «رفضت جملة وتفصيلاً مزاعم الحكومة الأميركية عن تورط بعض الأفراد الإيرانيين والشركات في هجمات إلكترونية». واتّهم واشنطن بالسعي إلى «صرف الانتباه عن موجة الانتقادات الدولية بشأن سياساتها القائمة على دعم غير محدود لجرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة». وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية مساء الثلاثاء عن عقوبات بحق أربعة أفراد وشركتين، مضيفة أنه تم توجيه اتهامات أيضاً لأربعة أفراد على خلفية «دورهم في أنشطة سيبرانية تستهدف كيانات أميركية».

القنصلية الإيرانية في دمشق، بعد استهدافها من إسرائيل، 1 إبريل الحالي (لؤي بشارة/فرانس برس)

تقرير

محاولة ثانية لتنظيم الخلافات
بلينكن في الصين

بدا وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن زيارة إلى الصين تستمر ثلاثة ايام، في ظلّ تعدد الملفات الخلافية

على وقع تعدد الملفات الخلافية بين الولايات المتحدة والصين وتشعّبها، وصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الأربعاء، إلى الصين في ثاني زيارة له إلى هذا البلد في أقل من عام على أن تستمر ثلاثة أيام، بهدف تشديد الضغط على بكين في ملفات عدة منها دعمها لروسيا، مع السعي إلى إرساء مزيد من الاستقرار في العلاقة. ومن المقرر أن يجري بلينكن، غداً الجمعة، محادثات مع القادة الصينيين في بكين، يتوقع أن يدعو خلالها إلى ضبط النفس في وقت تستعد تايوان لتنصيب رئيس جديد. كذلك، سينقل الوزير الأميركي مخاوف بلاده حيال الممارسات التجارية الصينية التي تعتبرها واشنطن مناهضة للمنافسة، وهي مسألة أساسية للرئيس جو بايدن في العام الانتخابي الأميركي. كذلك تشمل مهمة بلينكن في الصين تهدئة التوتر بين القوتين الاقتصاديتين الأوليين في العالم، بعدما تراجع ذلك بشكل واضح منذ زيارته السابقة في يونيو/حزيران الماضي. وتبع تلك الزيارة لقاء بين جو بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ في سان فرانسيسكو الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أفضى إلى استئناف الاتصالات بين الجيشين وإلى تعاون في مكافحة إنتاج مادة الفنتانيل المسكنة التي يستخدمها مدمنو المخدرات على نطاق واسع في الولايات المتحدة. والتقى بلينكن، فور وصوله أمس إلى شنغهاي، طلاباً ورؤساء شركات، وحضر مباراة في كرة السلة بين فريقين يضمان لاعبين أميركيين. وهدفت هذه المحطة إلى إظهار العلاقات الودية بين الأميركيين والصينيين، وهي الأولى لوزير خارجية أميركي إلى المدينة منذ زيارة هيلاري كلينتون في العام 2010. كذلك زارت وزيرة الخزانة جانيت يلين مدينة كانتون الصناعية قبل أن تنتقل إلى بكين في مطلع شهر إبريل/نيسان الحالي. وقال مسؤول أميركي كبير لوكالة فرانس برس، قبيل زيارة بلينكن إن العلاقات الصينية الأميركية «في وضع مختلف عما كانت عليه قبل عام عندما كانت في أدنى مستوياتها التاريخية». وأضاف: «نرى أيضاً، وأظهرنا ذلك بوضوح، أن إدارة المنافسة بصورة مسؤولة لا تعني أن علينا التخلي عن اتخاذ تدابير لحماية مصالح الولايات المتحدة الوطنية».

ويتباين تصميم إدارة بايدن على التعاون مع الصين بشكل كبير مع الجهود المبذولة لعزل موسكو منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022. وإن كانت بكين لا تمد موسكو مباشرة بأسلحة، إلا أن واشنطن اتهمتها في الأسابيع الأخيرة بتزويدها بمواد وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج، يمكن أن تساعدها في جهودها لتوسيع إمكانياتها العسكرية، في أكبر عملية إعادة تسلّح تشهدها روسيا منذ الحقبة السوفييتية. وقال بلينكن الجمعة الماضي، في ختام اجتماع لوزراء مجموعة السبع في كابري في إيطاليا: «إن كانت الصين تريد أن تقيم من جهة علاقات ودية مع أوروبا ودول أخرى، لا يمكنها من جهة أخرى أن تعزز ما يعتبر أكبر تهديد للأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة (1947 . 1991)».

وقبل وصول بلينكن بساعات، حذّرت الصين من أن الدعم العسكري الأميركي لتايوان يزيد «خطر حصول نزاع» في مضيق تايوان، بعدما خصص الكونغرس الأميركي مساعدة عسكرية بقيمة ثمانية مليارات دولار للجزيرة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين في إحاطة صحافية: «أود التشديد على أن تعزيز الولايات المتحدة وتايوان لعلاقاتهما العسكرية لن يجلب الأمن لتايوان». وأضاف أن من شأن ذلك «فقط زيادة التوترات وخطر اندلاع نزاع عبر مضيق تايوان وفي نهاية المطاف سيكون بمثابة إطلاق المرء النار على قدمه».

كما شدّد مكتب شؤون تايوان التابع للصين، أمس الأربعاء، على أن بكين «تعارض بشدة» المساعدات الأميركية العسكرية لتايوان. وذكر بيان للمكتب، أن الصين حثت الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها بعدم دعم «استقلال تايوان» بإجراءات ملموسة، والتوقف عن تسليحها بأي شكل من الأشكال.

في المقابل رحبّت تايبيه بالمساعدات الأميركية. وقال رئيس تايوان المنتخب لاي تشينغ ـ تي إن هذه المساعدات «ستعزّز قدرة الردع في وجه الاستبداد والسلطوية» و«ستحفظ السلام». أما الرئيسة التايوانية المنتهية ولايتها، تساي إينغ وين، فأبدت سعادتها بالمساعدات الأميركية، خلال لقائها مشرعين أميركيين في المكتب الرئاسي في تايبيه. وتأتي زيارة بلينكن على وقع صدام أوروبي ـ صيني متفاقم، بفعل الاتهامات التي وجهتها بريطانيا وألمانيا في الأيام الأخيرة لمواطنين في البلدين بالتجسس لمصلحة الصين. فقد أعلنت برلين ولندن، الاثنين الماضي، توقيف أو توجيه التهم إلى خمسة أشخاص للاشتباه بأنهم يتجسسون لحساب بكين. كذلك، أوقف مساعد نائب ألماني في البرلمان الأوروبي بشبهة التجسس لحساب الصين. وخلال وجوده في ألمانيا شدّد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك في مؤتمر صحافي مشترك مع المستشار أولاف شولتز، أمس الأربعاء، على ضرورة التعاون لمكافحة التجسس الصيني. أما شولتز، فأبدى قلقه بشأن التجسس، لكنه لم يوجه اتهامات لبكين.

(فرانس برس، رويترز)

بلينكن في شنغهاي، أمس (مارك شيفيليب/فرانس برس)

شرق غرب

وفد كوري شمالي في إيران

وصل وفد حكومي رفيع المستوى من كوريا الشمالية، أمس الأربعاء، إلى العاصمة الإيرانية طهران، لأول مرة منذ عام 2019، فيما اكتفت وسائل الإعلام الإيرانية بنقل ما ذكرته وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، من أن وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية يون جونغ توجه إلى طهران على رأس وفد وزاري. وتأتي الزيارة مع تزايد التقارير الإعلامية حول علاقات سرية بين إيران وكوريا الشمالية على الصعيد العسكري، خصوصاً في مجال تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية.

(العربي الجديد)

شقيقة كيم: سنواصل بناء قوة هائلة

نقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أول من أمس الثلاثاء، عن كيم يو جونغ (الصورة)، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، قولها إن بلادها ستواصل «بناء قوة عسكرية هائلة لحماية سيادتنا وأمننا وسلامنا الإقليميين». وأضافت أن المناورات العسكرية للجيش الأميركي العام الحالي، مع «عصابة كوريا الجنوبية العسكرية الإلعوبة (في يد أميركا)»، تدفع البيئة الأمنية الإقليمية إلى اضطراب خطير.

(رويترز)

المنفي يوجه رسالة إلى ملك المغرب

ذكرت وكالة الأنباء المغربية، أن مبعوث المجلس الرئاسي الليبي، سامي المنفي، سلّم وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في الرباط أول من أمس الثلاثاء، رسالة خطية إلى الملك محمد السادس، من رئيس المجلس الليبي محمد المنفي. يأتي ذلك عقب القمة التشاورية الأولى بين تونس والجزائر وليبيا، الاثنين الماضي، في العاصمة التونسية، والتي انتهت بتوافقات سياسية وأمنية واقتصادية.

(الأناضول)

الارجنتين تطلب توقيف وزير الداخلية الإيراني

بدأ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أمس الأربعاء، زيارة إلى سريلانكا، من دون وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي (الصورة)، الذي رافقه في زيارته إلى باكستان الاثنين الماضي. وكانت وزارة الخارجية الأرجنتينية، قد طلبت من الإنتربول وحكومتي باكستان وسريلانكا، أول من أمس الثلاثاء، توقيف وحيدي بتهمة ضلوعه في تفجير مركز يهودي في بوينوس آيرس عام 1994.

(فرانس برس)

انتخابات رئاسية في مقدونيا الشمالية

أجرت مقدونيا الشمالية، أمس الأربعاء، الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وسط مناقشات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يفرض شروطاً، لا سيما من قبل بلغاريا، من بينها إدراج الأقلية البلغارية في الدستور. ولا يتفق المرشحان الرئيسيان على موضوع الدستور، فالرئيس الاشتراكي الديمقراطي ستيفو بيندارفوسكي يريد تغيير الدستور على الفور، فيما تريد منافسته، غوردانا سيليانوفسكا دافكوفا، المدعومة من اليمينيين، أن تفعل ذلك بعد قبول البلاد عضواً في الاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

متابعة

محاولة للتحديث السياسي
انتخابات أردنية في سبتمبر

عمّان ـ **أنور الزيادات**

أعلن رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن موسى المعايطة، أمس الأربعاء، أن الانتخابات النيابية ستُجرى في 10 سبتمبر/أيلول المقبل. جاء ذلك بعدما أمر العاهل الأردني عبدالله الثاني، أمس بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون. وهذا يعني أن الانتخابات البرلمانية ستكون في موعدها الدستوري بعد انتهاء عمر المجلس النيابي والمحدد به سنوات، خلافاً للتوقعات التي كانت تشير إلى احتمالية تأجيل الانتخابات بسبب الظروف الإقليمية. وبحسب الموقع الرسمي للديوان الملكي، أكد ملك الأردن خلال لقائه أمس رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، أن الأردن أمام محطة مهمة من عملية التحديث السياسي، التي تشكل بداية مرحلة جديدة من العمل الحزبي والبرلماني البرامجي، لافتاً إلى توجيهه تقديم كل الدعم للهيئة المستقلة للانتخاب.

من جهته، أكد المعايطة جاهزية الهيئة للعملية الانتخابية والتعامل مع سيرها والإعلان عن نتائجها بكل شفافية. ووفقاً للمعايطة، فقد أعلنت الهيئة عن سجل الناخبين إلكترونياً، مبيناً أن عدد الناخبين بلغ أكثر من 5 ملايين ناخب وناخبة. وأشار إلى أنه تم تحديد 1600 مركز اقتراع واختيار 19 لجنة انتخابية رئيسة، لافتاً إلى أن الهيئة ستعمل على إعلان جداول الناخبين موزعة على مراكز الاقتراع، مع إطلاق خدمة إلكترونية تمكّن المواطن من تغيير مركز اقتراعه ضمن دائرته الانتخابية. وستجري الانتخابات وفق قانون انتخاب جديد، يتدرج بزيادة المقاعد الحزبية في البرلمان ابتداء من 30 في المائة في المجلس النيابي المقبل (العشرون) ثم 50 في المائة، وصولاً إلى نسبة 65 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة. وأعاد مشروع قانون الانتخاب، رسم الدوائر الانتخابية ضمن دائرتين: محلية وعامة، بخصص لهما 138 مقعداً، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية. وتوقع رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، في تصريح لـ«العربي الجديد»، ألا تكون مخرجات الانتخابات المقبلة مختلفة كثيراً عن المجالس السابقة بالرغم من قانوني الانتخاب والأحزاب الجديدين، متوقعاً أن أكبر الأحزاب لن يستطيع الحصول على أكثر من 5 مقاعد بشكل عام من ضمن القائمة الحزبية.

الحدث

روسيا تعتقل نائب شويغو بتهمة الفساد

اعتقلت السلطات الروسية تيمور إيفانوف، نائب وزير الدفاع سيرغي شويغو بتهمة الفساد، وسط تساؤلات عن مستقبل الوزير السياسي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

قبل ساعات على اعتقاله مساء أمس أول من أمس الثلاثاء، كان تيمور إيفانوف نائب وزير الدفاع الروسي، المسؤول عن أعمال البناء بالشراكة مع القطاع الخاص، يشارك باجتماع لهيئة الوزارة برئاسة الوزير سيرغي شويغو، الذي كان على علم مسبق بالاستعدادات لتوقيف مرؤوسه، وفق ما كشف لاحقاً المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف. وستجري الانتخابات وفق قانون انتخاب جديد، يتدرج بزيادة المقاعد الحزبية في البرلمان ابتداء من 30 في المائة في المجلس النيابي المقبل (العشرون) ثم 50 في المائة، وصولاً إلى نسبة 65 في المائة خلال السنوات العشر المقبلة. وأعاد مشروع قانون الانتخاب، رسم الدوائر الانتخابية ضمن دائرتين: محلية وعامة، بخصص لهما 138 مقعداً، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية. وتوقع رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، خالد شنيكات، في تصريح لـ«العربي الجديد»، ألا تكون مخرجات الانتخابات المقبلة مختلفة كثيراً عن المجالس السابقة بالرغم من قانوني الانتخاب والأحزاب الجديدين، متوقعاً أن أكبر الأحزاب لن يستطيع الحصول على أكثر من 5 مقاعد بشكل عام من ضمن القائمة الحزبية.

صحيفة «إزفيستيا» الروسية عن مصدر مقرب من الجهات الأمنية قوله إن الأجهزة المعنية وضعت نصب عينيها إيفانوف قبل فترة طويلة، فيما خطط أفراد جهاز الأمن الفيدرالي «أف أس بي» ولجنة التحقيق لاعتقاله لأشهر. وإلى جانب نائب الوزير، تم توقيف بضعة أشخاص آخرين، وفق ما أوضحه مصدر آخر مطلع على سير التحقيق. وكشف مصدر ثالث أن أعمال مداهمة وحدات عقارية مملوكة لعائلة إيفانوف بدأت مساء الثلاثاء، مضيفاً: «ستجري الآن مراجعة لكافة الأنشطة الشخصية والعائلية وعلاقات الأعمال، بما فيها تلك لأفراد أسرته».

ولم يستبعد المصدر أن يطاول التحقيق طليقة إيفانوف، سفيتلانا إيفانوفا (اسم عائلتها قبل الزواج زاخاروفا)، التي تملك شركة ناشطة مع والد الجنرال المعتقل وعرفت بإتباعها نمط حياة اتسم برفاهية لا تتناسب مع وضع زوجة مسؤول بالدولة. في عام 2016 مثلاً، أقامت سفيتلانا احتفالاً مهيباً بمناسبة عيد ميلادها في نادي يخوت فاخر في موسكو بحضور ضيوف من المشاهير. وبحسب ما ورد عبر مصادر مفتوحة، فإنه بعد انتهاء النزهة النهرية، تواصل الاحتفال بملهى تزيد قيمة استئجاره عن 600 ألف روبل (قرابة 10 آلاف دولار وفق سعر الصرف السائد حينها). واحيا الحفل المطرب الشهير، فاليري ميلادزه، الذي قدرت مكافأته المحتملة بـ4,5 ملايين روبل (75 ألف دولار تقريباً حينها). وفي حال إدانته بتقاضيه رشوة ذات قيمة فائقة بموجب الجزء 6 من المادة 290 من القانون الجنائي الروسي، سيواجه إيفانوف عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً. ولما كان إيفانوف بعد من الشخصيات المقربة من شويغو، إذ عمل نائباً لرئيس حكومة مقاطعة موسكو في الفترة الذي شغل فيه وزير الدفاع الحالي منصب حاكم الكيان الإداري الذي يضم ضواحي العاصمة قبل أكثر من عقد، أثار ذلك تساؤلات حول مصير شويغو لا سيما قبل تنصيب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لولاية جديدة في مايو/أيار المقبل، وما قد يترتب عليه من تعديلات وزارية. وفي مقال بعنوان «توقيف نائب وزير الدفاع تيمور إيفانوف بسبب الفساد. ما مصير شويغو؟»، وصفت صحيفة «نيوزرو» الإلكترونية خبر توقيف إيفانوف بأنه «صاعقة مدوية»، لافتة في الوقت نفسه إلى توليه في إطار عمله الإشراف على المجال القابل لاستثمار الفساد فيه، أي منح قروض الرهن العقاري للعسكريين والبناء وتوفير الخدمات الطبية وصيانة المستشفيات التابعة لوزارة الدفاع. ومع ذلك، رجحت الصحيفة أنه ليس هناك ما يمكن أن يهدد مكانة شويغو، متوقعة في الوقت نفسه أن تظهر في أقرب دائرته بعد هذه الواقعة شخصيات جديدة ذات صلاحيات واسعة.

من جهته، دعا المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف إلى اعتماد المعلومات الرسمية بشأن اعتقال نائب وزير الدفاع تيمور إيفانوف، وعدم الاستماع إلى التكهنات و«الصخب والضجيج».

وعلى وقع توقيع الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الأربعاء، القانون المتعلق بحزمة الأمن الذي أقره الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، يومي السبت والثلاثاء الماضيين، الذي ينصّ على إمداد أوكرانيا بـ61 مليار دولار وإسرائيل بـ26 وتايوان بـ8 مليارات، نقلت وكالة روبترز، عن بيسكوف قوله، أمس الأربعاء، إن «روسيا ستوسع منطقتها العازلة (نطاق الحرب) داخل أوكرانيا إذا تسلمت كييف صواريخ أتاكمز طويلة المدى من الولايات المتحدة، التي تسمح لها بضرب مناطق بالعمق الروسي».

ميدانياً، أعلن حاكم سمولنسك الروسية، فاسيلي أنوخين، أمس الأربعاء، أن النيران اندلعت في منشآت للطاقة في المنطقة الواقعة في غرب روسيا إثر هجمات بمسيّرات أوكرانية، بينما أكدت كييف تنفيذ الهجوم. من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية إسقاط ثماني مسيرات أوكرانية، ثلاث منها فوق أراضي مقاطعة كورسك، واثنتان في أجواء مقاطعة بيلغورود، واثنتان فوق مقاطعة فورونيج، وواحدة فوق مقاطعة سمولينسك.

> روسيا تهدد بتوسيع حرب أوكرانيا بسبب الدعم الأميركي لكييف

برزت وقائع عدة في جلسة محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في قضية شرائه صمت الممثلة الإباحية ستورمي دانييلز، خصوصاً مع بروز الناشر السابق لصحيفة ناشونال إنكوايرر ديفيد بيكر، شاهداً محورياً في هذه القضية، وفي قصتين أخريين متعلقتين بها. أما ترامب فانتقد منعه من الإدلاء برأيه في المحاكمة

موقف «تاريخي» بانتظار المحكمة العليا اليوم

وقائع في محاكمة ترامب

ترامب ومحاميه تود بلانش في نيويورك، الثلاثاء (برندان ماكدرميد/Epa)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بدأت تتكشّف معطيات جديدة في محاكمة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في مانهاتن، نيويورك، مع تركيز الادعاء على ضرورة تطبيق الأمر بحظر النشر الجزئي، الذي يُمنع ترامب بموجبه من الإدلاء بأي موقف يؤثر على سير المحاكمات، خصوصاً تلك المتعلقة بالهياكل القانونية للمحكمة، من قضاة ومحامين ومحلّفين وغيرهم. لكن الجديد في المحاكمات التي بدأت في 15 إبريل/نيسان الحالي، هو تحول مصطلح «catch and kill» (أمسك واقتل) إلى عنوان لجلسة مساء أول من أمس الثلاثاء، مع دخول ديفيد بيكر الناشر السابق لصحيفة «ناشونال إنكوايرر» على الخط، مدلياً بشهادته في المحكمة التي يرأسها القاضي خوان ميرشان. ويُعدّ مصطلح «catch and kill»، أسلوباً تستخدمه وسائل الإعلام لمنع أي شخص من الكشف علناً عن معلومات تضر بطرف ثالث. ويتمحور الأمر حول شراء ناشر لوسيلة إعلامية الحقوق الحصرية في قصة ما، من شخص على اطلاع عليها، وهو ما يعني مصطلح «الإمساك». أما مصطلح «القتل» فمتعلق بأحقية الناشر في منع نشر القصة لحماية «الطرف الثالث» فيها. وتقنياً، لا يُعتبر الأمر بمثابة «شراء الصمت»، كما هو الحال في القضية التي يحاكم بسببها ترامب، المتعلقة بشرائه صمت الممثلة الإباحية ستورمي دانييلز في عام 2016، كي لا تتطرق إلى علاقة جمعتهما، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية.

وفي جلسة مساء الثلاثاء، تحدث الناشر السابق ديفيد بيكر الناشر السابق لصحيفة «ناشونال إنكوايرر»، عن قضية متصلة بعارضة الأزياء كارين ماكدوغال، كانت تحاول بيع قصة عن علاقتها بترامب. وكشف بيكر أنه فور علمه بذلك في يونيو/حزيران 2016، تواصل مع مايكل كوهين، محامي ترامب السابق، موضحاً أنه كان على اتصال معه «مرتين أسبوعياً» في البداية، قبل ارتفاع وتيرة الاتصالات بينهما بشأن هذه القضية. كما تطرق بيكر إلى مكالمة أجراها مع ترامب وسأله عما إذا كان بوسعه شراء قصة ماكدوغال منه، لكن ترامب رفض ذلك. لاحقاً، اشترى بيكر القصة من ماكدوغال بمبلغ 150 ألف دولار. وفي قضية أخرى، أوضح بيكر أن حارس الأمن السابق في «برج ترامب» في نيويورك، دينو ساجودين، باع قصة عن إنجاب ترامب طفلاً من علاقة سرية مع مديرة منزله، وذلك في عام 2015، بقيمة 30 ألف دولار. ولم تُنشر «ناشونال إنكوايرر» القصة أيضاً.

ووفقاً لبيكر، فإنه قال لكوهين إن «القصة غير صحيحة»، وكشف أن محامي ترامب السابق طلب منه إضافة غرامة بقيمة مليون دولار إلى عقد ساجودين مع «ناشونال إنكوايرر» في حال خرق الاتفاق معها، وباع القصة لوسيلة إعلامية أخرى. وسأل الادعاء بيكر، أنه إذا كان يظن أن قصة ساجودين ليست صحيحة، فلماذا اشتراها بـ30 ألف دولار؟ فرد بيكر بالقول: «لأنه إذا نُشرت القصة في وسيلة إعلامية أخرى، لكان سيُشكّل ذلك حرجاً للحملة» الانتخابية لترامب. أما في ملف حظر أمر النشر، في قضية شراء ترامب صمت الممثلة الإباحية ستورمي دانييلز، فقد هاجم ترامب القاضي، الذي أصدر هذا الأمر. وقال في تصريحات صحافية بعد الجلسة: «لدينا أمر حظر نشر، وهو بالنسبة لي غير دستوري على الإطلاق. لا يسمح لي بالتحدث ولكن يسمح للناس بالتحدث عني... لذا يمكنهم التحدث عني وقول ما يريدون ويمكنهم الكذب. لكن لا يسمح لي أن أقول ذلك، بل عليّ فقط أن أجلس وأنظر إلى السبب الذي جعل قاضيا متنازعا عليه يأمر بإصدار أمر بحظر النشر. لا أعتقد أن أحداً رأى شيئاً كهذا».

> ناشر صحيفة يتحدث عن شرائه قصصاً لحماية ترامب

وكان فريق الادعاء قد طلب من القاضي تغريم ترامب مبلغ 10 آلاف دولار، بسبب 10 انتهاكات حديثة يقولون إنه ارتكبها بالمخالفة لأمر حظر النشر الجزئي، لكن لم يصدر القاضي حكماً بذلك. غير أن محادثات القاضي ميرشان مع تود بلانش، محامي الرئيس السابق، أظهرت نيته في احتمال معاقبة ترامب، إذ رفض ميرشان التفسيرات التي قدمها بلانش لمنشورات ترامب على وسائل الإعلام الاجتماعية المسيئة للهياكل القانونية، وذلك بعد أن حاول محامي ترامب القول إن المنشورات حول دانييلز وكوهين كانت سياسية وليست حول القضية. وقال بلانش للمحكمة: «الرئيس ترامب يعرف في الواقع ما يسمح له أمر حظر النشر بفعله وما لا يسمح له بفعله»، مصراً على أن موكله لم ينتهك أمر المحكمة لأن تعليقات ترامب تجاه الشهود، بمن فيهم دانييلز وكوهين، جاءت بعد أن تحدثا عنه أولاً». ويتهم ألفن براغ، المدعي العام في هذه القضية، ترامب بأنه يقصد تضليل الناخبين الأميركيين بإعطائهم معلومات غير صحيحة وبإخفاء الحقائق عنهم، عندما دفع لدانييلز.

وبعيداً عن نيويورك، تستمع المحكمة العليا، اليوم الخميس، إلى الحجج حول ما إذا كانت الحصانة تطاول ترامب لمنع الملاحقة القضائية عنه في قضية التآمر لإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020. ووفقاً لوكالة أسوشييتد برس، فإن القرار المنتظر سيدخل التاريخ، على اعتبار أن المحكمة ستقرر لمرة واحدة وإلى الأبد ما إذا كان يمكن محاكمة الرؤساء السابقين على أفعال رسمية يقومون بها أثناء وجودهم في البيت الأبيض. لكن ترامب استمر في عقد لقاءاته السياسية، وآخرها مساء الثلاثاء، مع رئيس الوزراء الياباني السابق تارو آسو في نيويورك. ولا يزال آسو الذي كان حليفاً مقرباً من رئيس الوزراء الراحل شينزو آبي، يتمتع بثقل كبير في الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني. وبدون الإشارة بشكل مباشر إلى اجتماعه مع آسو، أعرب ترامب عن غضبه، مساء الثلاثاء، بشأن سعر الصرف بين الين والدولار، إذ وصل الدولار أخيراً إلى أعلى مستوى له منذ 34 عاماً مقابل العملة اليابانية. وكتب ترامب على منصته «تروث سوشال» أن «الأمر جيد بالنسبة للأغبياء، لكنه كارثة لصناعيينا وغيرهم». وفي الأسابيع الأخيرة، التقى ترامب وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس البولندي أندريه دودا ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

غير أنه قبل أقل من 6 أشهر على الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، يواجه ملفات قضائية عدة، غير المحاكمة في نيويورك، مثل المحاكمة في ولاية جورجيا، التي تتركز على ما تسرب من حديث ترامب الهاتفي مع أحد مسؤولي حزبه الكبار في الولاية قبل إعلان النتائج عام 2020 والتي فاز فيها بايدن عليه بفارق صغير في جورجيا، حيث طلب ترامب من ذلك المسؤول «إيجاد» عدد محدد من الأصوات يجعله يتغلب على بايدن. كما يواجه قضية متعلقة بإخفائه وثائق سرية في منزل في منتجع مارآلاغو في فلوريدا، بعد خروجه من البيت الأبيض، إثر انتهاء ولايته الرئاسية في 20 يناير/كانون الثاني 2021. كما يحاكم في سياق محاولاته التشبث بطرق غير قانونية بالبقاء في الرئاسة بعد خسارته لانتخابات عام 2020.

وسبق لترامب أن خسر قضية اتهام بالتحرش الجنسي والتشهير رفعتها ضده كاتبة اسمها جيل كارول، اتهمته بالتحرش بها في تسعينيات القرن الماضي، تمت تلك المحاكمة في نيويورك وانتهت بتحميل ترامب المسؤولية عن الاعتداء وتغريمه مبلغ خمسة ملايين دولار، ثم تغريمه مبلغا أكبر هو 83 مليون دولار بعد أن خسر دعوى تشهير أخرى رفعتها كارول في نفس السياق.

وخسر ترامب أيضا قضية رفعتها ضده المدعية العامة لولاية نيويورك، وتم تحميله المسؤولية في قضية تلاعب في سجلات شركاته الخاصة، وبلغت الغرامة هنا قرابة نصف مليار دولار، وهو مبلغ يواجه حتى ترامب صعوبة في تأمينه بسرعة، لكن القاضي خفف شيئا من شروط الغرامة عندما سمح لترامب بأن يدفع مبلغا أقل هو 175 مليون دولار.

انتصارات انتخابية مفخخة

مع أن الرئيسين الأميركيين، الحالي الديمقراطي جو بايدن، والسابق الجمهوري دونالد ترامب، لا ينافسهما أحد في صفوف حزبيهما، إلا أنهما يعانيان للحصول على الدعم الشعبي

بالرغم من أن الرئيسين الأميركيين، الحالي الديمقراطي جو بايدن (الصورة)، والسابق الجمهوري دونالد ترامب، يتابعان حملتهما الانتخابية بغياب المنافسين داخل حزبيهما، إلا أن نتيجة الانتخابات التمهيدية للحزبين في ولاية بنسلفانيا، مساء أول من أمس الثلاثاء، وجهت إنذاراً لهما. بالنسبة لترامب، فإن فوزه بـ83 في المائة من أصوات الناخبين الجمهوريين في الولاية، لم يحجب القلق من تجاهل أكثر من 155 ألف جمهوري مسجلين في بنسلفانيا، أي نحو 17 في المائة من الناخبين، ترامب، وتفضيلهم التصويت لمصلحة سفيرة الأمم المتحدة السابقة نيكي هيلي، المرشحة السابقة لرئاسيات العام الحالي عن الحزب الجمهوري. وتأتي النتائج بعد نحو سبعة أسابيع من انسحاب هيلي من السباق.

في المقابل، إن الدعم المطلق من بايدن لإسرائيل في عدوانها على قطاع غزة، المستمر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حجب عنه أكثر من 117 ألف صوت في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في بنسلفانيا. ولا تزال ولاية بنسلفانيا واحدة من الولايات المتأرجحة السبع، بالإضافة إلى كارولينا الشمالية وجورجيا وميشيغن وويسكونسن ونيفادا وأريزونا، القادرة على حسم نتائج الانتخابات الرئاسية المقررة

بايدن في فلوريدا، الثلاثاء الماضي (كريستوبال هيريرا ـ اولاشكيفيتش/Epa)

في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويمكن لبنسلفانيا تحديداً أن تقرر في نهاية المطاف نتيجة الانتخابات في نوفمبر. ففي رئاسيات 2020، فاز بايدن بفارق نحو 80500 صوت عن ترامب. وفي العام 2016، فاز ترامب بفارق نحو 68 ألف صوت على المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون. وفي استطلاع لقناة «فوكس نيوز»، أُجري بين 11 إبريل/نيسان الحالي و16 منه، تساوى ترامب وبايدن بحصولهما على تأييد 48 في المائة من الناخبين لكل منهما، فيما كشف أربعة في المائة من الناخبين أنهم لم يقرروا مسار تصويتهم الرئاسي بعد. وكذلك في ويسكونسن، تساوى ترامب وبايدن بـ48 في المائة لكل منهما، بحسب استطلاع «فوكس نيوز» بين 11 و16 إبريل الحالي. أما في نيفادا، فتقدم ترامب بنسبة 51 في المائة في مقابل 43 في المائة لبايدن، وفقاً لمؤشر «بلومبيرغ/مورنينغ كونسالت»، الذي أُجري بين الثامن من إبريل والـ15 منه. وفي جورجيا، أظهر استطلاع «فوكس نيوز» الذي أُجري بين 11 و16 إبريل حصول ترامب على 51 في المائة في مقابل 45 في المائة لبايدن. في ميشيغن، حصل ترامب على 49 في المائة في مقابل 46 في المائة لبايدن، في استطلاع قناة «فوكس نيوز»، أُجري بين 11 و16 إبريل الحالي. وفي كارولينا الشمالية أظهر مؤشر «مايسون . ديكسون»، حصول ترامب على 49 في المائة، في مقابل 43 في المائة لبايدن، في استطلاع أُجري بين 9 و13 إبريل الحالي. أما في أريزونا، فمنح مؤشر «بلومبيرغ/مورنينغ كونسالت»، الذي أُجري بين 8 و15 إبريل، 49 في المائة لترامب مقابل 42 في المائة لبايدن.

(العربي الجديد)